

دليل الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال في ليبيا يناير 2023



سلسلة الدراسات الإستقصائية العملية الصادرة عن مؤسسة خبراء فرنسا

بتمويل من



This project is funded by
the European Union

بتنفيذ من



بالتعاون مع



دليل الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال في ليبيا

قائمة بالأولويات العشرون الإصلاحية ومقترحات عملية لتنفيذها

أجرى هذه الدراسة والاستبيان الدكتور أنطوان كورينيري ميليت والسيد يحيى غنجر بتكليف من مؤسسة خبراء فرنسا والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. يتقدم المؤلفان بجزيل الشكر والعرفان لكل الأفراد والمؤسسات الذين ساهموا في إعداد هذه الدراسة.

البيانات والآراء الواردة في هذا الإصدار هي محصلة الاستبيانات والمقابلات التي أجراها المؤلفين مع القطاع الخاص الليبي وقام بمراجعتها عدد من ممثلي القطاع العام والخاص في ليبيا. النتائج التي يعرضها هذا الدليل لا تعكس بتاتاً وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، كما أنه لا يتوجب اعتبار هذا الإصدار على أنه موافقة.

يُسمح بإعادة نشر أو إقتباس هذه الدراسة بشرط ذكر مؤسسة خبراء فرنسا كمصدر.

تسعى وزارة الإقتصاد والتجارة ضمن أولويات رؤيتها الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي إلى تحسين بيئة الأعمال والإستثمار، وتطوير كفاءة المنظومات الإقتصادية المتعلقة بها، من خلال مشاركة وحوار فعّال بين القطاعين العام والخاص.

في هذا الإطار، وضمن أنشطة برنامج دعم القطاع الخاص الليبي الممول من الإتحاد الأوروبي والذي تم تنفيذه بالتعاون المشترك بين كل من وزارة الإقتصاد والتجارة، والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، ومؤسسة خبراء فرنسا، ومؤسسة التعاون الفني الألمانية، تم القيام بدراسة ميدانية لتحليل واقع التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص الليبي.

أفضت هذه الدراسة إلى تحديد قضايا الإصلاح ذات الأولوية والمقترحات الملموسة لتحسين بيئة الأعمال، وذلك من أجل مساعدة الحكومة على تعزيز عملية الإصلاح الإقتصادي والبدء في تأسيس البنية المؤسسية للتنويع الإقتصادي وتطوير مناخ الإستثمار، حيث تم التركيز على الإصلاحات الرئيسية والقابلة للتحقيق والتي سيكون لها الأثر الأكثر إيجابية على غالبية المؤسسات الليبية مهما كان قطاعها أو حجمها أو موقعها في أقصر فترة زمنية ممكنة.

لذلك، يعتبر هذا الدليل بداية عملية لتوجيه إجراءات الإصلاح الحكومية وإثراء الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار، ورصد وقياس التقدم الملموس الذي تحرزه الحكومة في تنفيذ هذه الإصلاحات ذات الأولوية.

ستقوم وزارة الإقتصاد والتجارة من خلال هذا السياق بالعمل بشكل مستمر على بناء حوار فعّال يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع التمويل ومؤسسات المجتمع المدني، ويمكن من خلاله تهيئة بيئة الأعمال الليبية المحفزة للإستثمار المحلي والدولي، وتحسين المؤشرات التنافسية الإقتصادية الليبية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

د. سهيل بوشيجة
وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة للشؤون التجارية

عند مواجهة التحدي المتمثل في دعم تنمية القطاع الخاص، قد تبادر الحكومة بتقديم دعم مباشر للشركات، ولكنها تمتلك أيضًا القدرة على التأثير على جودة بيئة الأعمال. من أجل فهم أفضل للطريقة الأنسب لتحديد نوع الدعم، فإن الاستفادة من وجهة نظر القطاع الخاص نفسه حول الإصلاحات التي تعتبر أولوية تشكل أحد أكثر مصادر المعلومات المباشرة لتغذية هذه الاستراتيجيات.

في هذا الصدد، قامت مؤسسة خبراء فرنسا، بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة الليبية والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الليبية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، بدعم إصدار دليل الإصلاحات هذا والذي يقدم قائمة بأهم الأولويات الإصلاحية ويجمع آراء أكثر من 600 شركة ليبية من جميع أنحاء البلاد. تسمح هذه الدراسة بتحديد أهم التحسينات في بيئة الأعمال التي يمكن أن تؤثر بقوة وإيجابية على تنمية القطاع الخاص في ليبيا.

علاوة على ذلك، كأداة معترف بها دوليًا لتحديد الأولويات الإصلاحية، يوفر هذا الدليل إحساسًا بترتيب هذه الأولويات، الأمر الذي دائماً ما يمثل تحديًا للحكومة في اقتصاد إنتقالي يواجه العديد من الاحتياجات. بالأخذ في الاعتبار كمية ونوعية البيانات التي يستند عليها هذا الدليل، فهو يعتبر أيضًا مرجعًا قد يكون مفيداً للمجتمع الدولي عند النظر في الدعم الذي قد يقدمه لشركائه الليبيين في تطوير القطاع الخاص في البلاد. علاوة على ذلك، يمكن اعتبار دليل الإصلاحات لعام 2023 كمعيار مرجعي، إذا تكرر هذا التمرين بشكل دوري، فهو مفيد لقياس تأثير السياسات والإصلاحات العامة، ويسمح بإعادة ترتيب الإصلاحات اعتماداً على تطور احتياجات القطاع الخاص.

أخيراً، من المهم النظر في أهمية مثل هذه المبادرة من حيث قدرتها على جمع كل من القطاعين العام والخاص حول طاولة واحدة للانخراط في سلسلة من الحوارات لتسهيل التنمية الاقتصادية في ليبيا، وهي ركيزة أساسية لبلد يواجه التحديات والفرص على حد سواء في سياق اقتصادي وطني وإقليمي وعالمي سريع التطور ومعقد بشكل متزايد.



السيدة سيفرين بيتر ديتيراكت
مديرة إدارة الإقتصاد المستدام والشامل
خبراء فرنسا



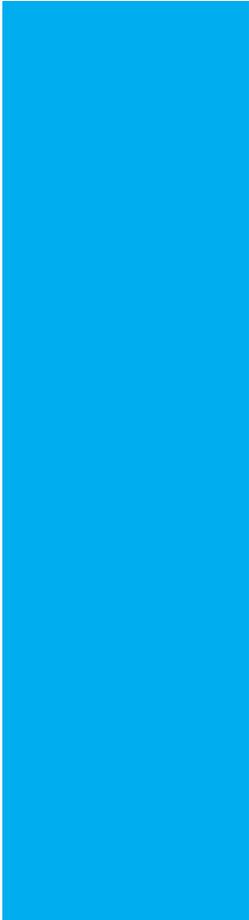
السيد جوليان شميت
ممثل مؤسسة خبراء فرنسا في ليبيا
ومدير البرامج



السيد محمد الأسود
نائب ممثل خبراء فرنسا في ليبيا
ومدير البرامج

الفهرس

1. المقدمة العملية والتشغيلية.....9
- 1.1. ما هو دليل الإصلاحات
- 1.2. أهداف دليل الإصلاحات
- 1.3. لماذا تم تجهيز دليل الإصلاحات
- 1.4. القيمة المضافة لدليل الإصلاحات
2. المنهجية.....15
- 2.1. دوافع القطاع الخاص لتحقيق نتائج على الأرض
- 2.2. المنهجية القائمة على مبدأ المشاركة
- 2.3. المنهجية المنظمة والمتسلسلة لدليل الإصلاحات
- 2.4. للحكومة
- 2.5. للإعلام
- 2.6. للفئات المستهدفة في القطاع الخاص
- 2.7. للشركات
- 2.8. للمجتمع الدولي
- 2.9. للمجتمع المدني
3. المسائل العشرون ذات الأولوية.....23
4. التالي : الحوار بين القطاع الخاص والعام، سبل التعاون، والخطوات التنفيذية79
5. مراقبة وقياس مستويات التحسن بما يتماشى مع توصيات دليل الإصلاحات.....87
6. الخاتمة والمحاور الخمس بشأن الإنعكاسات والإجراءات المتخذة حيال المسائل ذات الأولوية.....91



المقدمة العملية والتشغيلية



01

المقدمة العملية والتشغيلية

1.1 - ما هو دليل الإصلاحات؟

يتمثل دليل الإصلاحات في لائحة تضم أهم الأولويات الإصلاحية التي قام أصحاب ومديرو الشركات الليبية بتحديدتها بناءً على أكثر المعوقات الشائعة التي يواجهونها مصحوبة بمقترحات ملموسة هادفة للتطوير.

يعتبر دليل الإصلاحات مبادرة قادها القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام، ما من شأنه -عنده نشره وتقديمه للحكومة- أن يُتيح إمكانية فتح حوار بناء بين القطاعين الخاص والعام وتنقيح الإصلاحات الاقتصادية للبلاد.

الإصلاحات الهامّة المُدرجة في دليل الإصلاحات كانت قد حُدّدت بناءً على استبيان شمولي لمدة شهور عدة يخص أصحاب الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها عبر الأراضي الليبية كافة.

المفهوم الذي يقوم عليه دليل الإصلاحات والمُعترف به من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي يعتبر من أفضل الممارسات الدولية لتحسين وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية في المراحل الإنتقالية ومرحلة ما بعد النزاع وفي دول الاقتصادات الناشئة.

في الحالة الراهنة، أصبحت هذه المبادرة واقعة حقيقية بفضل البرنامج الأوروبي لدعم القطاع الخاص في ليبيا والممول من الاتحاد الأوروبي ومنفذ من قبل مؤسسة خبراء فرنسا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتنسيق مع غرف التجارة والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا.

1.2 - أهداف دليل الإصلاحات

الهدف الأسمى من دليل الإصلاحات هو تزويد الحكومة، وعلى وجه التحديد وزارة الاقتصاد والتجارة، بقائمة تحتوي على المسائل الإصلاحية ذات الأولوية الهامة مصحوبة بمقترحات تحسينية من أجل مساعدة الحكومة في تطوير عملية إصلاح الاقتصاد من أجل التركيز على الإصلاحات الأساسية والقابلة للتحقيق التي ستلقي بظلالها الإيجابية على أغلب الشركات الليبية بصرف النظر عن نشاطها وموقعها وحجمها وفي أقل مدة زمنية ممكنة.

تستقبل ليبيا مثلها مثل الدول النامية والهشة التي تمر بمراحل انتقالية العديد من النصائح الإصلاحية الفعالة من المجتمع الدولي ولكن يكمن التحدي الذي تواجهه الحكومة في معرفة من أين يجب البدء بصرف النظر عن طول وكمية المهام ذات

الصلة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي على اقتصاد البلاد. تتمثل أهداف دليل الإصلاحات في الآتي:

- 1 - تزويد الحكومة بقائمة الأولويات الإصلاحية الهامة للبدء بها و تحقيق أسرع وأكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي على غالبية الشركات الليبية.
- 2 - شرح كيفية تأثير المسائل ذات الأولوية بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي.
- 3 - تزويد الحكومة بمقترحات عمل تطويرية ملموسة.
- 4 - توضيح النتائج المثمرة المتوقعة من مقترحات العمل الإصلاحية على مستوى ليبيا.

وبهذا تتضح الرؤية والهدف من دليل الإصلاحات بإعتباره أداة تشغيلية وعملية لترشيد الإصلاح والإجراء الحكومي واستدامة الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين الاقتصاد ومراقبة وقياس مستويات التقدم الملموس من طرف الحكومة في تنفيذ هذه الأولويات الإصلاحية.

وعلى هذا النحو، يُعد إصدار دليل الإصلاحات أحد أهم وأقوى الأدوات التشغيلية الثمينة للإعلام والمجتمع الدولي والمجتمع المدني وأصحاب الشركات التجارية والمتطوعين بمجال التنمية والمنفذين، وهذا كله يأتي في إطار مراقبة وقياس التقدم المُحرز بالأخذ بالإصلاحات الأولوية التي من شأنها أن تقدم الدعم اللازم والتأثير على الحكومة والقطاعات الإدارية العامة لتسريع تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية.

1.3 - لماذا تم تجهيز دليل الإصلاحات؟

إن مصداقية دليل الإصلاحات على الصعيد الوطني والدولي تكمن في مبادرة ومشاركة ممثلي القطاع الخاص في بنائه ومنحهم الفرصة للمشاركة في تحديد الأولويات الإصلاحية ورسم السياسات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال التجارية ومناخ الاستثمار وترشيد الحكومة لتحسين الوضع الاقتصادي. يُعد تسجيل العضوية في غرف التجارة الليبية شيء إلزامي على كافة المشاريع المحلية وفق القانون التجاري رقم 23 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، كما تحظى غرف التجارة والاتحاد العام للغرف التجارية بتفويض قانوني رسمي لإسداء المشورة الاقتصادية للحكومة والشؤون التي تتعلق بالقطاع الخاص. وأيضاً تمثل غرف التجارة كل الشركات الليبية أي كان نشاطها وحجمها وموقعها في ليبيا، بإعتبار أن غرف التجارة الليبية هي الجهات الوحيدة المفوضة والممثلة للقطاع الخاص في ليبيا. وبالتالي، ستكون آلية الحوار بين القطاع العام والخاص هي الأداة الرئيسية المباشرة لمناقشة هذه الإصلاحات والسبل لتنفيذها.

1.4 - القيمة المضافة لدليل الإصلاحات

لا يقتصر دليل الإصلاحات على قائمة بسيطة تتناول المسائل التي يواجهها أصحاب الشركات الليبية وإنما يعتبر موجز للمسائل ذات الأولوية التي تقف كعائق أمام أصحاب الشركات الليبية. وبمعنى أصح، هو يُعتبر قائمة تبين الإصلاحات الأولية حتى يتم تنفيذها على وجه السرعة من الحكومة الليبية، وذلك لتحسين بيئة الأعمال الليبية وفق تصنيف البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال حيث يبين التقرير لسنة 2020 أن تصنيف ليبيا هو 186 من أصل 190 دولة.

تأتي أيضا هذه القائمة كدليل استرشادي للحكومة فيما يتعلق بكل مسألة مُلحة وتوضح مدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد وتقديم حلول ملموسة وعملية لغرض التطوير واكتساب المنافع الاقتصادية التي تؤتي ثمارها من الإصلاحات ذات الأولوية المقررة بكل وضوح وهذا كله يصب في مصلحة الاقتصاد وتحقيق الاستدامة وتأطير خطة عمل على صعيد وطني.

1.4.1 - للحكومة

يُقدم دليل الإصلاحات المعرفة العملية ويُعد أداة تشغيلية تُوظف لتطوير الشركات التجارية والاقتصاد الليبي.

تتصل الحكومة الليبية على الكثير من النصائح تتعلق بمعايير الجودة من الخبراء المحليين والمجتمع الدولي. وعلى أية حال يبقى السؤال في أذهان صنّاع القرار في الحكومة: أي من الإصلاحات المقدمة يجب البدء منها؟ وجواب هذا السؤال يأتي نصه في دليل الإصلاحات.

دليل الإصلاحات هو أداة تحتاجها الحكومة لمعرفة أي من الإصلاحات يجب البدء منها حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي على غالبية أصحاب الشركات التجارية الليبية بمختلف أنشطتها واحجامها ومواقعها وفي أضيّق وعاء زمني ممكن. كما أن دليل الإصلاحات أداة تقوم بتسهيل ورفع جهود التعاون على المستوى الوزاري وبين الوزارة والمؤسسات الأخرى للدفع تجاه تحقيق الأهداف الإصلاحية الملموسة والواضحة والتي يعود نفعها بشكل متبادل بين أصحاب المصالح الاقتصادية.

وهذه هي القيمة المضافة لدليل الإصلاحات حيث أنه يوفر للحكومة آلية عملية وارشادية لغرف التجارة الليبية والدفع بإحراز التقدم كجزء من التفويض الرسمي الذي تحظى به الحكومة، كما يهدف دليل الإصلاحات لإسداء المشورة لتحسين الاقتصاد وتقديم الحلول للرفع من إمكانيات أصحاب الشركات المحلية.

1.4.2 - للمجتمع الدولي

يفيخ المجتمع الدولي بتقارير الجودة والتحاليل ذات الصلة والتوصيات من المؤسسات الدولية. وعلى خلاف الحكومة الليبية، فإن المجتمع الدولي يفتقر إلى ثلاثة أشياء مما يوضح القيمة المضافة من دليل الإصلاحات إلى المجتمع الدولي.

أولاً، المجتمع الدولي بحاجة إلى معلومات مستمدة من الواقع حول الوضع الراهن للشركات الليبية والبيئة المحيطة بهذه المشاريع. ثانياً يجب على المجتمع الدولي مثله مثل الحكومة الليبية معرفة أي من الإصلاحات التي يجب الدفع بها ودعم الإصلاحات الأولية حتى تتطور القطاعات الخاصة والاقتصاد الليبي. ثالثاً، يجب أن يعلم المجتمع الدولي ما الذي ينبغي مراقبته فيما يتعلق بالأولويات الإصلاحية الهامة حتى يتمكن من قياس مستوى التطور المحرز والتطور غير المحقق في الجوانب الأخرى.

بالتزامن مع إصدار هذا الدليل، سيكتسب المجتمع الدولي نظرة واقعية لعملية الحوار مع صناع القرار الليبيين، الأمر الذي يمكن إستخدامه لإقناعهم بأهمية الإصلاحات وكذلك لتصميم أوجه المساعدة التنموية والدعم الفني للدولة الليبية.

1.4.3 - أوساط أصحاب الشركات التجارية الليبية

تتمثل القيمة المضافة لدليل الإصلاحات بالنسبة لأصحاب ومديري الشركات التجارية الليبية في كونها تتيح إمكانية إعادة تصنيف المسائل ذات الأولوية والتي تُعد شائعة لدى أصحاب الشركات، ومنها تتمكن الجهات المعنية من المطالبة بإصلاحات تتعلق بأي من هذه المسائل المثارة في دليل الإصلاحات دون أن يتم إجابتها بإستخفاف وكأنها مسألة تخص أصحاب الشركات وأن لا شيء يمكن فعله حيالها.

يبيّن دليل الإصلاحات بعض المسائل التي تواجهها الشركات الليبية بصرف النظر عن حجمها أو نشاطها المزاول أو مواقعها، ويبين بعض الإجراءات الواجب الأخذ بها من قبل الحكومة الليبية. دليل الإصلاحات هو أجنده مشتركة للتغييرات العاجلة التي تصب في مصلحة أصحاب الشركات التجارية الليبية كافة.

دليل الإصلاحات هو أيضاً فرصة وأداة لأصحاب الشركات التجارية الليبية للمشاركة الفعّالة في عملية إصلاح بيئة أعمالهم من خلال تأدية دور فعّال في عملية إحداث التغيير عبر الغرف التجارية. كما يُعد الدليل أيضاً أداة لمراقبة الإصلاح الذي تقوم به الحكومة الليبية من عدمه بموضوعية، وتحديد جوانب عدم التطور لأنه يحدد المسائل ذات أقصى أهمية وأولوية ويقدم مقترحات تحسينية ملموسة.

1.4.4 - للإعلام الليبي

يصعب على الإعلام دائماً تكوين صورة كاملة للتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، فما بالك بتحديد هذه المشاكل جميعها ومعرفة أي من هذه المشاكل لها الأولوية القصوى ووجوب حللتها بالنسبة لغالبية أصحاب الشركات التجارية وما هي التغييرات الملموسة والحلول الممكنة التي من شأنها أن تؤثر إيجابياً بشكل سريع على اقتصاد الدولة.

وفي السياق ذاته، يعد دليل الإصلاحات مُرشد تشغيلي للإعلام حتى يركّز على الخطوات المتبعة حيال المسائل التي تقف كعائق في وجه أصحاب الشركات الليبية. هذه الشركات الليبية ستكون بارقة التطور الاقتصادي في ليبيا إذا ما تم العمل على حلحلة هذه المعوقات.

أخيراً وليس آخراً، دليل الإصلاحات هو أداة مُثلّي للإعلام الليبي لمتابعة الإصلاحات. يمكن للإعلام الليبي، في لمح البصر، أن يستعين بقائمة الإصلاحات في هذا الدليل ويشير إلى المسائل العشرين ذات الأولوية ويقارن أي من التحسينات طرأت من عدمها وماهي الإجراءات المتخذة من الحكومة الليبية تجاهها.

وعلى هذا النحو، يتمثل دليل الإصلاحات في كونه كتيب بسيط ومرجع خبير للإعلام، وبذلك يركّز الإعلام في حوارهِ على جلب آخر المستجدات ودعم تبادل المعلومات مع صنّاع القرار ومراقبة التقدم الفعلي والإصلاحات المتبعة في أكثر المناحي الاقتصادية أهمية وحساسية في البلاد.

المنهجية

02

2 . المنهجية

تستمد الأدلة الإصلاحية في جميع أنحاء العالم، وفي المراحل الانتقالية والاقتصادات الناشئة، صلتها وشرعيتها وقوتها لدفع الحكومة نحو تنفيذ أهم الإصلاحات من المنهجية المُعدّة بها. تحتوي منهجية دليل الإصلاحات على مزيج من المبادئ الحازمة مما يجعل هذه المنهجية مرجعية واقعية لأي تغيير يطرأ لمصلحة كل أصحاب الشركات التجارية لتحقيق المصلحة العامة لاقتصاد البلاد.

2.1 - دوافع القطاع الخاص لتحقيق نتائج على الأرض

دليل الإصلاحات هو ناتج من دفع القطاع الخاص، بدءاً من المرحلة الأولى في تجميع البيانات إلى طرح المسائل والحلول من خلال اختيار موضوعي لأكثر المسائل أولوية للإصلاح.

جُهِز دليل الإصلاحات من قِبل غرف التجارة الليبية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية بواسطة خبرات القطاع الخاص والخبرات المحلية. إن الصلة العلمية والموثوقية لهذه العملية كافة تم تأمينها من قبل خبراء دوليين ومحليين وهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال إطار مشروع الاتحاد الأوروبي من أجل القطاع الخاص في ليبيا والمنفذ من قبل مؤسسة خبراء فرنسا.

بدأت العملية من خلال إعداد استبيان استهدف أصحاب الشركات الخاصة في البلاد من خلال الغرفة التجارية الليبية حتى يتم تحديد المسائل ذات الأولوية القصوى التي تقف كعقبة للأنشطة التجارية. الاستبيان علمي ومقسّم إلى 3 دوائر للأنشطة الأساسية للشركات وهم: التخطيط - العمليات - تطوير الأعمال. جُهِز الاستبيان ليشمل كافة المسائل المحتملة وقوعها مع أصحاب الشركات وينتهي الاستبيان بأسئلة مفتوحة لتجنب تخطي أي مشكلة من المشاكل التجارية الأخرى.

أجرت غرف التجارة الليبية هذا الاستبيان بإشراف الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية، وإستهدف الاستبيان كافة الشركات التجارية بمختلف أنشطتها وأحجامها ومواقعها على صعيد ليبيا بالكامل دون وضع أي قيود، كما تم رفع الاستبيان إلكترونياً باللغة العربية على شبكة الإنترنت. ولغرض تحكيم أي تحليلات ممكنة أو شكوك، تم تخصيص جزئية من الاستبيان لإجراء مقابلات حية مع أصحاب ومديري الشركات الليبية مما ساهم في توسيع السياق الاستيعابي وسد الفوارق الدقيقة وتنقية البيانات حتى تم التوصل إلى تقديم تحليلات جديرة ونتائج موثوقة. إستمرت عملية تحليل البيانات علمياً وتنقيح النتائج مع تقديم مسودة تُدرج المسائل ذات الأولوية.

تم إدراج المسائل التي ذكرها أصحاب الشركات التجارية في القائمة وترتيبها من

المسائل الأكثر شيوعاً إلى الأقل شيوعاً وذلك حسب تقييم العينات المستهدفة من الاستبيان. استمرت العملية بتحليل القائمة التي تضم كافة المشاكل من قبل غرف التجارة وتم ترشيح المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب الشركات التجارية والتي يمكن معالجتها مع الحكومة للوصول لأقصى مستويات من التأثير الإيجابي في أقصر مدة زمنية. بمجرد تعميم قائمة المسائل ذات الأولوية العشرين تبدأ غرف التجارة بتحليل وشرح الآثار السلبية لهذه المسائل على الاقتصاد كما تقوم غرف التجارة بالبحث وتجهيز أفضل الحلول الملموسة لهدف التطوير وأيضاً لهدف تقديم وشرح المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتوقع حدوثها عند تنفيذ الحكومة لهذه الإصلاحات المقترحة.

2.2 - المنهجية القائمة على مبدأ المشاركة

يستمد دليل الإصلاحات شرعيته وأهميته وقوته بالاستناد إلى منهجته القائمة على مبدأ المشاركة، بدءاً من قيام أصحاب الشركات التجارية الليبية بشرح الواقع الذي يعيشونه وتقديم البيانات الهامة بشكل غير مسبوق وتحديد المسائل ذات الأولوية القصوى لمعالجتها وإصلاحها، وصولاً إلى المناقشات الداخلية التي جرت مع غرف التجارة للموافقة على هذه المسائل والموافقة على المقترحات الإصلاحية وتوضيح مدى آثارها الإيجابية.

امتد انعكاس وتصميم منهجية دليل الإصلاحات القائمة على مبدأ المشاركة لتشمل الاستبيان المجهز من غرف التجارة الليبية حتى يتم تجميع البيانات لفترة تبدأ من يوليو 2021 إلى أكتوبر 2021. ضم الاستبيان عدد 618 من الشركات الليبية التي شاركت في هذا الاستطلاع. تعدت مشاركة أصحاب الشركات الليبية مستويات استثنائية حتى بمقاييس دول الاتحاد الأوروبي، مما وضع أسس تحليلية ليبيبا غير مسبوقة حتى اللحظة.

تعتمد المنهجية القائمة على مبدأ المشاركة على عملية تجريبية بحيث تعطي كل صاحب مشروع تجاري فرصة مشاركة المشاكل التي تواجهه وأيضاً العواقب وتحديات الاقتصاد الوطني وماهي الحلول الممكنة وما مدى تأثيرها على الأعمال التجارية والاقتصاد الليبي على المدى البعيد. وبالمناسبة جرت نقاشات شاملة حول هذه المسائل في العديد من ورش العمل وقام بتقييمها أصحاب الشركات الليبية والغرف التجارية منذ ديسمبر 2021 إلى مارس 2022. نُظمت هذه الفاعليات من قبل مؤسسة خبراء فرنسا ضمن مشروع EU4PSL الممول من الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً يبقى دليل الإصلاحات القائم على منهجية المشاركة ناتج جهود الليبيين من أجل الليبيين والاقتصاد الوطني، إذ شارك أصحاب الشركات وممثلي غرف التجارة في هذه العملية من الألف إلى الياء بدءاً من تصميم الاستبيان وتجميع البيانات

وصولاً إلى إتخاذ القرارات المفصلية تحت إشراف دولي عالى الرتبة والدعم من الخبراء المحليين.

2.3 - المنهجية المنظمة والمتسلسلة لدليل الإصلاحات

تنتمي كل مسألة من المسائل العشرين إلى إحدى محاور السياسات الأربع الآتية (القانونية، العمالية، المالية، السياسات العامة) التي تمثل فرق العمل المتخصصة في غرف التجارة والتي ستعمل لتمهيد حوار إصلاحى منتظم مُذيل بصيغة تنفيذية مع الحكومة وتأسيس خطوات عملية لتطبيق الإصلاحات.

يظل تعاون الحكومة وغرف التجارة جانب مهم جداً للدفع بتنفيذ الإصلاحات وكذلك الحفاظ على سياسة تطويرية بناءً حتى لو تقدم دليل الإصلاحات بحلول بسيطة ومباشرة وملموسة للمسائل العشرين ذات الأولوية.

وبالتأكيد لا يمكن أن يكون الدافع الحقيقي للإصلاح إلا من الحكومة باعتبارها المسؤولة الأولى والأخيرة. أما الوسائل الإصلاحية فلا بد أن تأتي من الوزارة والمؤسسات العامة ذات الصلة، وعلى أية حال، لتحقيق النجاح المنشود فلا بد من تمكين الخطة الإصلاحية لهذا الدليل بتسهيل حوارات فنية دائمة بين الحكومة وغرف التجارة.

وتبعاً لذلك عملت غرف التجارة على تعيين أربع غرف تجارية كفرق عمل أسسها الاتحاد العام للغرف التجارية بحيث تضم الأعضاء ذوي الصلة وأعضاء الغرفة التجارية الخاصة بالأعمال التجارية حتى يتم التركيز والمتابعة الدقيقة لعملية تطور أداء الحكومة لكل مسألة على حدة والتي تم تصنيفها إلى: قانونية، عمالية، مالية، وسياسات عامة.

لذا، فإن دليل الإصلاحات ليس أداة عملية فحسب، بل ميثاق تتعهد من خلاله الغرف التجارية الليبية بمتابعة مراحل التقدم والتطور للمسائل العشرين ذات الأولوية، وأيضاً تنظيم حوارات فنية مع الخبراء الحكوميين لتسهيل عملية تنفيذ الإصلاحات.

2.4 - للحكومة

يجمع دليل الإصلاحات بين الإرشاد حول الإجراءات اللازمة وبين كونه أداة رقابية بذاتها لتنفيذ الإصلاحات من قبل الحكومة.

الآن تمتلك رئاسة الحكومة والحكومة ووزارة الاقتصاد والتجارة ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسات العامة والبرلمان الليبي كل المعلومات المطلوبة، وقائمة توضح كافة المسائل العشرين ذات الأولوية للبدء في الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر

من التأثير الإيجابي على أغلب أصحاب الشركات التجارية الليبية وفي أقل مدة زمنية ممكنة.

يتسم دليل الإصلاحات ب : -

- إعطاء وصف واضح لكل من العشرين مسألة على حدة.
- اطلاع الأشخاص المعنيين بالآثار الاقتصادية والتجارية السلبية.
- تزويد المعنيين بالإجراءات الملائمة وبالمقترحات التطويرية.
- تقديم شرح حول المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من الإجراءات الموصى بها.

يمكن لرئاسة الحكومة القيام بالإجراءات التالية:

- مراجعة الإصلاحات المقترحة للمسائل العشرين وتخصيص كل مسألة لحقيبة وزارية وتحديد مدة زمنية لخطة العمل.
- ينبغي على كل وزارة توجيه خدماتها بعُجالة لمراجعة كل مسألة وتزويد بيانات بحثية فنية إذا لزم الأمر وتجهيز مسودة قرار لإضفاء أي تعديلات على القوانين المعمول بها وذلك حسب نوعية واختصاص كل مسألة.
- وجوب مشاركة مسودة التعديلات ومسودة القرار من كل وزارة لتقديم نصائح استشارية من المؤسسات الليبية العامة ذات الصلة ومن الاتحاد العام الليبي للغرف التجارية.
- مراجعة وتنقيح مسودة القوانين والقرارات الوزارية بناء على النصائح الاستشارية المقدمة و: -

- تقديم مسودة قرار لغرض التوقيع من الوزير واعتمادها من رئيس الوزراء.

- تقديم التعديلات القانونية وعرضها على البرلمان للفحص والاعتماد.

ينبغي على رئاسة الحكومة تعميم خطة العمل المذكورة أعلاه وتحديد المواعيد النهائية لكل إجراء لضمان انسيابية التنفيذ وتجنب التأخيرات غير الضرورية. كما يتعين على مكتب رئاسة الحكومة، بما في ذلك كل وزير على حدة، تقديم تقارير عامة كل ثلاث أسابيع حول مجريات الأمور ومستجداتها والتطور المُحرز والإدلاء بأي مشاكل تحدث في حال تعثر تحقيق أي تقدم خلال المدة المُقررة.

2.5 - للإعلام

يقوم الإعلام بدور هام جداً في الدفع لتحقيق التوصيات المُدرجة في دليل الإصلاحات بنشر البيانات والأخبار المتعلقة بالمسائل العشرين ذات الأولوية ومتابعة أي تطورات قد تحدث عبر الصحف والراديو والتلفاز ووسائل التواصل الاجتماعي التي بدورها تقوم بالآتي: -

- إظهار مدى إمكانية الوصول لتطورات اقتصادية ملموسة وسريعة وتحقيق حياة أفضل إذا نُفذت هذه الإصلاحات من الحكومة.
 - إنشاء رأي عام يضغط على الحكومة لأحداث تغيير.
 - تعزيز روابط التزام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات.
- ينبغي للإعلام استخدام دليل الإصلاحات كالتالي:

- إبلاغ وتعليم الجمهور والعامّة بشأن المسائل العشرين ذات الأولوية بنشر المعلومات المتوفرة في دليل الإصلاحات حتى يستطيع الجمهور المستهدف الإلمام بالمستجدات المتواصلة بخصوص عملية الإصلاح.
- اطلاع العامة على الرابط بين تأسيس وتنوع شركات تجارية بعيدة عن القطاع النفطي وعلاقتها بتطوير ونمو الاقتصاد الوطني للأسر الليبية.
- تخصيص أخبار ومقابلات حول المسائل العشرين ذات الأولوية ودعم النقاشات مع صنّاع القرار بحيث يتحقق الضغط الإعلامي بصورة إيجابية وتحقيق زخم شعبي إزاء التغيير.
- التبليغ عن التطورات المُنجزة وغير المُنجزة حول المسائل العشرين وتوضيح المعوقات المحتملة التي تحول دون تحقيق عملية إصلاح فعلي.

2.6 - للفئات المستهدفة في القطاع الخاص

في حين أن الغرف التجارية هي الجهة التي تمثل الشركات من جميع الأحجام والقطاعات والموقع الجغرافي كلياً، يوجد في ليبيا أيضاً عدد من مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة التي تمثل بعض المناطق والصناعات وما إلى ذلك.

كما ذُكر سابقاً، فإن أولويات الإصلاح العشرين المُدرجة في دليل الإصلاحات هي ذات صلة وتم اختيارها لضمان أقصى تأثير إيجابي على جميع الشركات الليبية مهما كان حجمها أو قطاع نشاطها أو موقعها. لذلك، يُعد دليل الإصلاحات فرصة لجميع فئات القطاع الخاص لتوحيد قواها مع الغرف التجارية في أجندة إصلاح تشغيلية وملموسة لتبادل المنفعة.

لكل من القضايا العشرين ذات الأولوية، قد يتضمن حل الإصلاح المقترح تدابير إضافية محددة لأنشطة معينة أو أنواع المؤسسات أو المواقع الجغرافية مع استمرار فعاليتها في غالبية المؤسسات الليبية وهو منطوق دليل الإصلاحات وأولويات الإصلاح المقترحة، بشرط ألا يؤثر هذا الحل سلباً على غالبية الشركات أو يؤخر عملية تنفيذ الإصلاح.

لذلك، يجب أن يتحد ممثلو القطاع الخاص مع غرف التجارة الليبية حول دليل الإصلاحات وأن يقوموا بالتالي:

- مراجعة كل من أولويات الإصلاح العشرين وتحديد ما إذا كان يجب اعتماد تدابير إضافية محددة لمقترح الإصلاح لمعالجة قضية ما دون الإضرار بغالبية الشركات.
- مشاركة توصياتهم المحددة - إن وجدت - مع الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية الذي سيطلب رأيه الاستشاري بشأن مشاريع القرارات والتعديلات التي تعدها الحكومة وفقاً لتفويضه الرسمي ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي ينادي بها دليل الإصلاحات.

2.7 - للشركات

باعتبار أن أصحاب الشركات الليبية هم المزود الأساسي للمعلومات في دليل الإصلاحات، وحيث أن الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية سيمثلهم خلال عملية تنفيذ الإصلاحات، فإن دورهم في هذه المرحلة قد اكتمل.

وعلى كل حال، يستطيع كل فرد صاحب أو مدير شركة الاعتماد على محتويات دليل الإصلاحات وإتخاذه كمرجعية للدوائر القريبة والمحيطة وللإعلام مما يساعد على إحياء روح الزخم للدفع بتنفيذ الإصلاحات لكافة المسائل العشرين.

2.8 - للمجتمع الدولي

بالإضافة إلى توصيات المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية لإصلاح ليبيا، يحظى المجتمع الدولي حالياً برؤية واضحة حول قائمة المسائل ذات الأولوية ليتم البدء بها لغرض الإصلاح وتحقيق أقصى مراحل التأثير الإيجابي على غالبية الشركات الليبية أي كان نشاطها وحجمها وموقعها.

يجب على المجتمع الدولي، بدءاً من الحكومات الأجنبية وصولاً إلى المنظمات متعددة الأطراف، ومن خلال وكالات التطوير الوطنية، استخدام دليل الإصلاحات كالاتي:

- تطبيق ضغط الأقران لتنفيذ الإصلاحات العشرين.

- التركيز على إدارة سياسة الحوار مع الحكومة الليبية.
- مراقبة التطورات في كل مسألة على حدة من ناحية التطوير الاقتصادي للبلاد من جهة واعتبار هذه النقاط الإصلاحية كمؤشر موضوعي لرغبة الإصلاح الفعلي وقدرة الحكومة الليبية.
- تطوير المساعدات الخاصة بالتطوير الحالي وتشكيل مستقبل المساعدات الفنية لليبيا بناءً على معطيات دليل الإصلاحات.

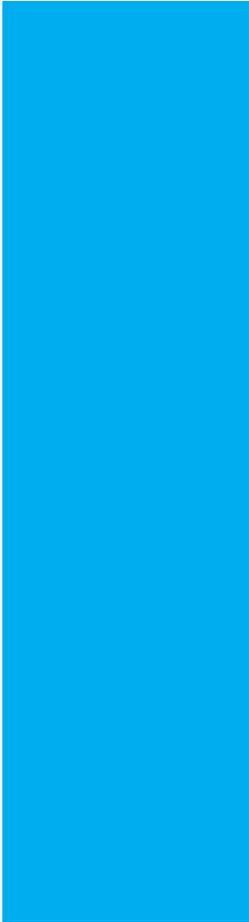
2.9 - للمجتمع المدني

بالإشارة إلى الدول التي تمر بمراحل انتقالية كليبيا فإن المجتمع المدني يظل قيد النمو، ولكنه غالباً ما يفتقر للعناصر الموضوعية والبيانات الكافية لتنظيم وهيكلية مكونات المجتمع المدني بشأن أغلب القضايا الإصلاحية على الصعيد الوطني.

يبين دليل الإصلاحات للمجتمع الدولي الأجندة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومدى أهميتها لشؤون البلاد، وعليه تعتبر هذه الأجندة أداة تطويرية وهيكلية للمجتمع المدني الليبي.

هذه فرصة لأعضاء المجتمع المدني والمنظمات للمشاركة في تحقيق التغيير من خلال المساهمة بخبراتهم ووقتهم من أجل:

- دعم مقترحات التغيير المبينة في دليل الإصلاحات.
- الانضمام لمجموعات العمل التابعة للاتحاد العام للغرف التجارية لتقييم التعديلات المضافة على المسودات والمراسيم المُعدة من الوزارات حول المسائل العشرين ذات الأولوية.
- مراقبة التطور الملحوظ والخطوات المنفذة والمطالبة بتنفيذ الإصلاحات بكل الإمكانيات المتاحة.
- إحياء روح الزخم ومنح الأولوية للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا عبر المشاركة الحثيثة في الفاعليات ومنصات التواصل الاجتماعي.



المسائل العشرون ذات الأولوية



03

3 . المسائل العشرون ذات الأولوية

الصفحة	الوصف	الأولوية
22	منح إمكانية التمويل التاجيري	1
27	تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في ليبيا	2
29	تقديم أرضية قانونية واضحة تجاه التأخير والتنصل من دفع الضرائب دون فرض عقوبة وإمكانية تقديم طعون ضد الغرامات المفروضة في القوة القاهرة.	3
31	إصلاح وإلغاء الدمغة الضريبية	4
34	التمكين من تسجيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة برأس مال يبدأ من 1 دينار ليبي	5
38	تقليل الحد الأدنى من رأس المال أو إيداع رؤوس المال بالعملة الأجنبية لأصحاب الشركات	6
41	إتاحة تسجيل الشركة بمساهم واحد	7
44	إلغاء فرض حد أدنى من رأس المال لقبول الشركات في المناقصات العامة	8
46	تخفيض رسوم تجديد السجلات التجارية	9
48	طرح إجراءات سريعة وفعالة بشأن الإعفاء المؤقت للمؤسسات	10
50	تأسيس سجل خاص لحقوق الملكية الفكرية	11
52	تمكين الدفع الإلكتروني عبر بطاقات الإئتمان	12
55	إستعادة خطابات الإعتماد الخاصة بالدفع الدولي للبضائع المستوردة	13
58	إلغاء الحد الأدنى للمبلغ الخاص بالطلبات وقائمة المنتجات المقيدة واللجوء الإلزامي للوسطاء الأجانب لإستيراد السلع ورفع القيود على الشركات لعمليات النقل الدولية	14
61	الرفع من مستوى الشفافية في سياسات مصرف ليبيا المركزي وزيادة التواصل مع مؤسسات دعم القطاع الخاص	15
63	إعادة عمليات المقاصة الداخلية بين المصارف	16
65	فرض تغطية الضمان الإجتماعي لكافة الموظفين في القطاع الخاص	17
67	تطبيق منع العمل بإزدواجية في القطاع العام والخاص	18
70	إعتماد سياسة تنمية البنية التحتية للنقل العام	19
73	تبني سياسة لمكافحة البيروقراطية الإدارية	20

الألوية (1) منح إمكانية تأجير المُعدّات لأصحاب الشركات الليبية

وصف المسألة

التأجير مسموح به في ليبيا منذ عام 2010 إلا أنه لا يمكن تطبيقه في غياب تفعيل اللائحة التنفيذية الخاصة به. يسمح قانون رقم 15 لعام 2010 بتأجير المعدات داخل ليبيا ولكن عمليات التأجير لا تحدث بسبب عدم صياغة الأحكام التنفيذية واعتمادها من وزارة الاقتصاد ووزارة المالية. وبالتالي، لا يمكن تأجير المعدات في ليبيا رغم وجود نص قانوني.

تعريف «التأجير»

تأجير المعدات هي عملية تُمكن صاحب الشركة من استخدام المعدات التي يحتاجها لفترة معينة من الزمن عادة تمتد لـ 3 أو 5 أو 7 أو 10 سنوات كأقصى حد عوضاً عن شراءها نقدًا أو بالإقتراض. لذا صاحب المشروع يدفع فقط نظير استخدام المعدات خلال الفترة المحددة ولا يدفع نظير إمتلاكها. كما أن الشركة المؤجرة تبيع المعدات المستخدمة لأي مشتري وحسب مدة استخدام محددة. يتميز الإيجار عن الاقتراض من حيث أن مدفوعاتها الشهرية أقل من مدفوعات الإقتراض (بفضل إحتساب المدفوعات الشهرية بناءً على الإستخدم الرشيد والجيد للمعدات خلال فترة الإيجار وليس بحسب قيمة المعدات الكلية) بالإضافة إلى إتاحة الوصول للمعدات وإمكانية الحصول على الأحدث والأقوى منها وبأقل التكاليف.

مثال: -

يحتاج صاحب شركة إلى آلة للبدء في مشروعه التجاري لل 10 سنوات القادمة. وتقدر قيمة الآلة 120 ألف دولار ولكن:

(1) صاحب الشركة لا يملك 120 ألف دولار وليس لديه إمكانية طلب قرض ودفعه على أقساط شهرية بقيمة 1000 دولار خلال 10 سنوات
(2) يعلم صاحب الشركة أن هذا التصميم للآلة سيصبح بالبا بعد 10 سنوات في السوق وسيصعب إعادة بيعها في السوق من أجل الحصول على آلة جديدة.

يُتيح الاستئجار لشركة التأجير أن تقوم ب:

(1) شراء الآلة في مكان صاحب المشروع بقيمة 120 ألف دولار
(2) تأجيرها لصاحب الشركة بسعر غير مبني على القيمة التجارية للآلة وإنما على أساس استهلاكها خلال سنوات الاستعمال العشرة، أي بقيمة 40 ألف دولار.

وبالتالي لا تُقدّر مدفوعات صاحب الشركة الشهرية على أساس 1000 دولار

شهرياً بل على أساس عشر سنوات استهلاك لما يعادل 40000 دولار = 12 شهر = 333.33 دولار شهرياً.

وبالطبع ونظراً لصرف الشركة المستأجرة الأموال لتشتري المعدات لصاحب الشركة فهي تتحمل الخسائر الناجمة عن إعادة بيعها مستخدمة ولهذا لابد ان تعوض هذه الخسارة بتحقيق هامش ربحي من خلال فرض قيمة مالية تُضاف إلى قيمة الايجار الشهرية على سبيل المثال 67 دولار لتصل اجمالاً إلى 400 دولار شهرياً، وهكذا تستنفع الشركة المستأجرة من هذه العملية.

اليوم وفي دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وهي دول العالم الأول المتقدمة) 99% من معدات الشركات التجارية مستأجرة بدلاً من شراءها نقدًا أو اقتراضها. ولا ينطبق الاستئجار على الاحترافيين فحسب بل تُستأجر السيارات الخاصة لسنة أو ثلاث أو خمس سنوات في اغلب الدول المتقدمة بدلاً من شراءها. وتُستأجر السيارات الخاصة على أساس دفعات شهرية متتالية القيمة مقارنة بالقيمة الاسمية لصفقات هذه السلع بحيث لا تتعدى نسبة 1% من القيمة الاجمالية للسيارة.

الآثار السلبية لهذه المسألة من الناحية التجارية والاقتصادية

- لا يمتلك أصحاب الشركات التجارية في ليبيا الوسائل المالية لاستخدام أو امتلاك المعدات التي يحتاجونها للبدء والانتاج والاسراع وتطوير ونمو أنشطتهم إلا لو امتلك أصحاب هذه الشركات المال الكافي أو القدرة على الاقتراض بمحض الصدفة.
- تعاني الشركات الليبية من صعوبة الوصول إلى ابسط الادوات المالية الأساسية للوصول للمعدات الحديثة وإنشاء وظائف مؤهلة الليبيين.
- تعتبر الشركات الليبية مُستبعدة ومستثناة من المنافسة التجارية العالمية في كل من الأسواق الأجنبية والأسواق المحلية بوجود منافسين اجانب والذين عادة ما لديهم الإمكانية للاستئجار والاستخدام الأمثل لما يحتاجوه للوصول مستويات انتاجية متقدمة وظروف ملائمة.
- عدم إمكانية إعادة هيكلة القروض المتعثرة وتحويلها إلى مفهوم الاستئجار لتخفيف الاعباء المالية على المُقترض مع الحفاظ على عوائد مُغرية وتقديم الضمانات للمُقترض.

ملاحظات هامة

تظل المعدات المنتجة للسلع والخدمات سواء كانت متقدمة أو بدائية باهظة الثمن. وهذا ما تسبب في ابتعاد الفقراء والطبقة المتوسطة عن ريادة الأعمال أو إمتهاتهم لحرف معينة دون نظرة التطور والتوسع وهذا ساهم في محدودية اجورهم ونقص قدرتهم على خلق الوظائف وتنمية إقتصادهم الوطني.

نشوء مفهوم الائتمان ومنح القروض والإجراءات اللاحقة المنظمة له لتجنب نسب الفائدة قد ساهمت في تخفيف جزء من المشكلة فقط وليس بأكملها لإن تكاليف يد العاملة وادوات الانتاج ارتفعت بشكل مذهل مما جعل الإمكانيات المادية اللازمة لبدء اي مشروع تجاري صعب الحصول عليها. وأضف إلى ذلك ارتفاع اسعار المعدات ذات التقنيات العالية.

يتشجع اغلب مصنعي المعدات عالمياً لتصميم معدات أكثر تعقيداً وتكلفة نظراً لكون اغلب أصحاب الشركات التجارية يقومون بتأجير الآلات عوضاً عن شراءها عالمياً والحصول عليها بسعر بيع جزئي. وبالتالي القيمة الاسمية لسعر بيع المعدات فقد جزء من مرجعتها كمعيار للشراء لأصحاب الشركات بما ان الاختلاف الوحيد يكمن بين سعر البيع الابتدائي وسعر اعادة البيع المتوقع للمعدات المستعملة والذي يُحتسب لعدد 3 أو 5 سنوات لتقييم التكلفة النهائية للمشروع.

والجدير بالذكر مُصنعي المعدات لأصحاب الشركات التجارية وباعتبار ان الاسعار موحدة عالمياً فمن الواضح ان البلدان غير قادرة على استئجار المعدات وتقوم بحظر وتقليل منافع الاستئجار لن تكون قادرة على الحصول على اسعار بيع أقل في المقابل. وبالتالي تُستبعد هذه البلدان من المنافسة العالمية على حساب سياسات اقتصادها الوطني.

اليوم، في ليبيا، إلا لو صاحب المشروع يحظى بامتيازات خاصة فإنه يستحيل الحصول على المعدات اللازمة لبدء أي شركة بصرف النظر عن مهارات ومؤهلات صاحب الشركة التي من شأنها ترفع معدلات الانتاج وتوفر الوقت وتوسيع قاعدة العملاء والدخول لأسواق جديدة وإنتاج سلع بقيم مضافة للرفع من هوامش الربح.

والياً تتضح آثار الركود الاقتصادي للشركات الليبية الخاصة وضياع رؤية تطور اقتصاد البلاد. مؤل الاتحاد الأوروبي عام 2021 مشروع EU4PSL والذي قام بإستبيان استهدف القطاع الليبي الخاص ولخص إلى نسبة 74,2% من الشركات الليبية لا تحقق ارباح وان ما نسبته 24% من الشركات الليبية حققت ارباح ونمو ملحوظ مع إمكانية زيادة دخلهم. (المصدر: منشور الإستبيان من EU4PSL نبذة عن الأعمال التجارية الليبية والمالكين والمدراء)

لا يمكن لأي اصلاح حكومي إطلاق عنان أصحاب الشركات التجارية والرياديين مالم تتوفر إمكانية إعدادهم بالنظم والمعدات اللازمة بتكاليف معقولة عبر الاستئجار.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- تجهيز ونشر قرار تنفيذي ينص على شروط التمويل التأجيري وفق احكام قانون رقم 15 لسنة 2010 التي تخول بالاستئجار
- التأكد بأن القرار يسمح بعروض الاليجار من طرف المصارف وليس شركات التمويل التأجيري فحسب.
- طلب النصائح الإستشارية من مصرف ليبيا المركزي ومن الهيئة المصرفية الأوروبية والاتحاد الليبي العام لغرف التجارة.
- تدشين حملة تواصل شاسعة للأعمال التجارية الليبية لإبلاغهم عن توفر فرص التمويل التأجيري وللرفع من درجة الوعي بين أصحاب الأعمال حول مزاياه في التجارة.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

يعتبر استئجار المعدات شكل من اشكال التمويل قليل المخاطر لان المعدات تبقى تحت ملكية المؤجر كما يعتبر أداة اقتصادية فعالة تدفع بالنمو الاجتماعي وفق منظور المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وكل اقتصاديات الاستئجار الناشئة.

يسمح التمويل التأجيري لكل الأعمال التجارية الليبية باستخدام معدات جديدة ومتقدمة وبتكاليف قليلة والتي:

- تقوم بتبسيط العمليات الصناعية.
- زيادة مستوى الإنتاج والقدرة الانتاجية.
- الإسراع من القدرة الإنتاجية والتقليل من التأخر في التسليم.
- خفض تكاليف الإنتاج.
- تمكين عنصر المرونة الانتاجية.
- الرفع من جودة منتجاتهم.
- تحسين بيئة سلامة العاملين.
- مطابقة المقاييس التقنية والاعتماد الدولية في التجارة الدولية.
- سينتج عن التمويل التأجيري:
- بيئة تنافسية أفضل بين الخدمات والمنتجات الليبية.

- تحسين هوامش الربح وزيادة العوائد لدى المديرين وأصحاب العمل.
- التمكين للوصول لأسواق محلية جديدة وأسواق أجنبية وعملاء لزيادة المبيعات ووفرة الوظائف.
- توفير فرص عمل تستوعب خريجي الجامعات الليبية والتقليل من الانفاق العام وضخامة المرتبات في القطاع العام.
- يتيح التمويل التأجيري إمكانية:
- إعادة هيكلة القروض التي شكل عملية استئجار وبالتالي يتم تجنب إعادة الدفع من خلال الحد من الأعباء المالية على المقترض والحفاظ على العوائد المغرية والضمانات المقدمة للمقرض.
- تمكين المصارف وليس شركات الاستئجار فحسب من طرح عروض الاستئجار لدى العملاء.
- توسيع إمكانات الاستئجار والتأكد من تأسيس سوق تنافسي حقيقي يحتضن الأعمال التجارية في ليبيا.

الألوية (2) تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في ليبيا

وصف المسألة

النظام المحاسبي الدولي غير معتمد في ليبيا بالوقت الحالي ولا يمكن استخدامه كمعيار للممارسات المحاسبية ولا كأداة من قبل أصحاب الأعمال التجارية الليبية.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

نظام المحاسبة العالمي ليس مجرد مقاييس محاسبية مستخدمة في كل الأسواق ومن قبل أصحاب الأعمال في العالم والذي بدوره يقارن بين الأعمال التجارية وتقييمها من الناحية المحاسبية والمالية بالمقارنة مع المراجع المحاسبية والمالية الشائعة والذي أيضا يلتزم بالتشريعات والقوانين المالية العالمية بل هذا النظام يعتبر مقياس متداول لغرض تقييم الأصول وتقييم المخاطر. وبدون نظام محاسبي متبع في النظام الليبي بالتماشي مع نظام المحاسبة الدولية فإنه:

• لا يستطيع أصحاب الشركات الليبية التواصل والإلتصال بشأن المقاييس والمعايير المتعارف عليها في التجارة الدولية وبالتالي لا يستطيعون مواكبة الاقتصاد العالمي بما يوافق تطلعاتهم. عملياً، ليس بمقدور المؤسسات المالية الأجنبية والشركات الأجنبية مثل (المصارف وشركات التأمين وشركات تبادل الأوراق المالية وغيرها) بما في ذلك الأسواق الدولية تقييم أداء الشركات الليبية ولا تقدير قيمتها ولا تقييم مستوى المخاطر التي تحيط بها ولا تقييم مدى تطابق الشركات الليبية مع المعايير التي تفرضها، مما يزيد:

- صعوبة الشراكة مع الشركات الأجنبية لغرض التجارة في الاستثمار الدولي ومشاريع الشراكة الدولية.
- صعوبة دخول الشركات الليبية للأسواق المالية الأجنبية والدولية المنتظمة.
- صعوبة انتفاع الشركات الليبية من التأمين الدولي ومن آليات دعم التجارة.
- تعرّض الشركات الليبية لمخاطر عدم الإمتثال للقوانين والاعراف الدولية والعواقب المترتبة عنها.

• يعاني أصحاب الشركات الليبية في إدارة تعاملهم مع الشركاء الأجانب والأسواق الدولية من ناحية ضعف قوتهم التنافسية نظراً لمستوى الخطر الذي لا يمكن تقييمه وفق مقاييس الخطر الدولية التي يفرضها نظام المحاسبة الدولي. وهذا يُشير إلى مكابدة الشركات الليبية مصاريف عالية وإتباع شروط تجارية غير ملائمة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- تقديم وتنفيذ مقاييس المحاسبة الدولية الليبية بموجب تطبيق القانون رقم 7 لعام 2010 بشأن تنظيم المحاسبة والضرائب.
- تدريب واعتماد المحاسبين الليبيين والمراجعين حسب توصيات نظام المحاسبة الدولي.
- ضم نظام المحاسبة الدولي في المناهج التعليمية بالجامعات الليبية.
- تخويل شركات المحاسبة والمراجعة الدولية من العمل في ليبيا حتى تتداول آليات وكيفيات نظام المحاسبة الدولية وتعميم أفضل الممارسات ووضع ليبيا في خريطة التجارة الدولية وهذا يتم من خلال تعديل قانون رقم 116-1973 المنظم لمهنة المحاسبة وتخصيصه للمواطنين الليبيين فقط.
- طلب النصائح الإستشارية من جمعية المحاسبين الليبيين والمراجعين والاتحاد العام الليبي لغرف التجارة.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- تبني واعتماد نظام المحاسبة الدولي وتخويل شركات المراجعة من العمل في ليبيا وهذا كله يساهم في الإنخراط في الاقتصاد العالمي.
- إن تبني واعتماد نظام المحاسبة الدولي وشركات المراجعة سيساعد في خلق فرص التجارة والاستثمار بشكل أكبر للشركات الليبية مع الشركاء الأجانب وأيضا سيساعد في خفض المخاطر والتكاليف المالية والتجارية التي قد تلحق بهذه الشركات واخيراً يعزز ويحسن الشروط التجارية.
- إن تخويل ممارسة نظام المحاسبة والمراجعة الدولي سيدعم العملية التنفيذية لهذا النظام في ليبيا وسيساهم في زيادة ارباح المحاسبين المعتمدين الليبيين وعادة ما يدخل نظام المحاسبة والمراجعة الدولي حيز التنفيذ من خلال الحصول على شراكة مع المحاسبين المعتمدين المحليين والمراجعين والذين في المقابل ينتفعون من الشروط الملائمة والفرص التجارية عند خضوعهم للتدريبات الداخلية في نظام المحاسبة الدولي ومن الممارسات المثلى في العمليات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الفاعلية والهوامش الربحية.
- أخيراً وليس آخراً ، تطبيق نظام المحاسبة الدولي سيعالج الفجوات الحالية بين الممارسات التجارية الحديثة وتنظيمات المحاسبة الليبية وسيتيح إمكانية رقمنة إجراءات المحاسبة والمراجعة التي تقوم بتسهيل حياة أصحاب الشركات الليبية والمديرين بينما تمد جسور التواصل مع الشركاء الأجانب والأسواق الدولية ومنظمي التشريعات المالية.

الأولوية (3) تقديم أرضية قانونية واضحة تجاه التأخير والتنصل من دفع الضرائب دون فرض عقوبة وإمكانية تقديم طعون ضد الغرامات المفروضة في القوة القاهرة.

وصف المسألة

لا يوجد قانون في الوقت الحالي ينص على الإعفاءات من العقوبة بسبب التأخيرات أو عدم دفع الضرائب وإمكانية الطعن ضد الغرامات خصوصا في حالة القوة القاهرة

الآثار التجارية والاقتصادية السلبية لهذه المسألة

إن غياب الاستثناءات القانونية وغياب احكام واضحة ويمكن التنبؤ بها حيال التأخر أو التنصل من دفع الضرائب والاحكام التي تنص على جواز تقديم الطعون ضد الغرامات في حالة القوة القاهرة يؤدي إلى إضعاف قبول وإلتزام أصحاب الشركات بالضرائب مما يترتب عنه التهرب الضريبي وتقليل المصادر للموازنة العامة للدولة الليبية.

- عند انعدام وجود استثناءات قانونية بشأن التأخير أو التنصل من دفع الضرائب أو محاولة تقييدها بحيث تنفصل عن واقع الحياة التجارية المحلية هنا يبدأ دافعي الضرائب في التشكك وتحدي فكرة الضرائب مما يسهم في نهاية المطاف في عجز موازنة الدولة.
- عندما لا تتضح ماهية الاحكام ونصها بشأن التأخر والتنصل من دفع الضرائب في حالة القوة القاهرة ولا يمكن حتى التنبؤ بها، سيفقد دافعي الضرائب الثقة في سيادة القانون ويشجع على اقتناص فرص للفساد.
- في بلد مثل ليبيا حيث الحرب والنزاعات المدنية والاضطرابات تصبح معتادة، تتضاعف صعوبات تأسيس وتشغيل أعمال تجارية مما يعزز الحاجة للتأكيد على انعكاس قانون الضرائب على الشروط التجارية ومطابقتها على أرض الواقع والتأكد من تطبيق قانون الضرائب على دافعيها بعدالة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة المالية للتحسين

- وضع أرضية قانونية مقبولة وواضحة بشأن التأخر وعدم دفع الضرائب.
- وضع أرضية قانونية لإمكانية الطعون ضد الغرامات المفروضة بسبب التأخر أو عدم دفع الضرائب.
- توضيح وتعريف مفهوم "القوة القاهرة" في السياقات الليبية القانونية والسارية على التأخر أو التنصل من دفع الضرائب بحيث تتوافق مع المعايير القانونية الدولية الثلاث المطلوبة حتى يُحتج بحالة القوة القاهرة، ألا وهي:

- انعدام القدرة على التنبؤ: الحدث يجب ان يكون غير قابل للتوقع أو التنبؤ به.
- الحتمية: يجب ان يكون الحدث خارج عن إرادة وتحكم الأطراف.
- انعدام القدرة على المقاومة: صعوبة التغلب على مجريات الأحداث.

تعتبر المقاربة بالمعايير الثلاثة هذه أكثر كفاءة وفعالية من إدراج وذكر حالات معينة من القوة القاهرة التي لا يمكن حصرها ولا شملها وتساهم في حدوث تداخل بينها مما يسهم في حماية أصحاب الأعمال من دفع الضرائب (باستثناء الدول التي تطبق القانون العام - على خلاف ليبيا - حيثما يتمكن القضاء من التخفيف والحد من الحالات القاهرة)

بإمكان وزارة المالية استخدام تعريف القوة القاهرة لعام 2020 الصادر عن غرفة التجارة الدولية والتي نظمت المعايير الثلاثة المعترف بها من دول الاتحاد الأوروبي وهي معايير قابلة للتفعيل والتطبيق المباشر.

المنافع الاقتصادية والتجارية لخطة العمل المقترحة

نظام قانوني إعفائي يتعلق بالتزامات دفع الضرائب ويشمل كل الظروف الميدانية للأعمال التجارية وينص بوضوح على الإعفاءات والطعون الممكنة والتي عادة تُترجم إلى:

- تعزيز الحماية القانونية.
- تقليل فرص وإمكانيات الفساد.
- زيادة عدد دافعي الضرائب مما يسهم في زيادة العوائد المالية للدولة.
- زيادة عدد دافعي الضرائب في الوقت المحدد وتوفير الوقت المستهلك في السعي وراء اتمام الإجراءات من دافعي الضرائب مع انخفاض معدل استرداد الضرائب.

وصف المشكلة

وفقا للقانون رقم 46 لعام 1973 والقانون رقم 12 لعام 2004 والقانون رقم 8 لعام 2011، يجب دفع نسبة 1% من دمغة العقد الأساسي والنسخ المحررة منه و دفع نسبة 0.1% من العقود من الباطن عن كل عملية شراء أو معاملة تتم من المشتري أو من المنتفع.

وتنص هذه القوانين على إلزام دفع قيم متغيرة بشكل منتظم نظير اصدار شهادات إدارية رسمية يتقدم بطلبها أي فرد أو صاحب عمل.

أولاً، الإخفاق في الإلتزام بهذه القوانين يعتبر خرقاً للقانون ويترتب عليه غرامات وثانياً يطعن في صلاحية العقود. بالإضافة إلى ذلك تعتبر قيمة الدمغة الضريبية كابوس لوجستي يواجه مشتري السلع والخدمات على خلاف المنتفعين بالعقود.

تضاعفت المشاكل ومنها: (أ) عدم توفر الدمغة الضريبية، (ب) التقدم والدفع من أجل الدمغة الضريبية يتطلب من المشتري أو المستفيد السفر عندما يكون البائع مسجل في مكتب ضريبي بعيد ومختلف، (ج) لا تستعاد الاموال المدفوعة نظير الدمغة الضريبية حتى لو تم إلغاء عقد الشراء، (ح) لا يتم تعديل قيمة الدمغة الضريبية إذا تم تغيير سعر الشراء المبدئي إما بالزيادة أو النقصان مما يضطر المتعاقدين إلى الدفع من جديد لإصدار دمغة ضريبية حتى لا يتم فرض غرامة والحفاظ على الأهلية القانونية للعقد المبرم.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

أولاً، صعوبة الحصول على الدمغة الضريبية يُشجع المشتري والبائع للسلع والخدمات على العمل في سوق اقتصاد الظل لتجنب الدفع أو التعامل مع الضريبة مما يزيد من حجم الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي إلى نشوء منافسة غير عادلة بين الشركات التجارية.

ثانياً ومن الناحية العملية وبسبب الكابوس اللوجستي الذي يواجه المشتري عند الحصول أو الدفع نظير الدمغة الضريبية يضطر صاحب المصلحة إلى السفر رحلات طويلة إذا كان البائع مسجل في مكتب ضريبي بعيد، وعادة ما يميل البائع إلى تسيير العملية الإدارية ودفع الدمغة الضريبية بالنيابة عن المشتري مما يساهم في زيادة التكاليف على المشتري حتى تتعدى القيمة الفعلية للدمغة الضريبية ولا توجد إمكانية تحميل هذه التكاليف الإضافية على المشتري والذي في نهاية الأمر يوجه أصحاب الشركات للعمل في السوق الموازية.

ثالثاً لا يستطيع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المناقصات الحكومية أو تأمين معاملتهم التجارية عبر عقود مكتوبة بسبب مخاوف ضياع المال المدفوع للدمغة الضريبية إذا تم إلغاء المناقصة أو في حالة تعديل أو إلغاء العقد. هذا يترتب عنه خسارة الفرص التجارية وإضعاف البيئة القانونية الآمنة لأصحاب الشركات مما يعيق تقدمهم ونجاحهم.

رابعاً يفتقر أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى الوعي حيال ضرورة امتلاك دمغة ضريبية لكل العقود الأصلية والنسخ المحررة منها ولعقود الباطن والنسخ المحررة منها لأنها تساهم في الحماية من خسارة حقوقهم القانونية فلهذه الخسارة عواقب اقتصادية وخيمة لأصحاب الشركات.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة لغرض التحسين

- مراجعة قانون الضرائب لتعديل قيمة الدمغة الضريبية وهيكلتها.
- يُعدل قانون الضرائب لـ:
 - طلب تقديم ودفع الدمغة الضريبية على العقد الأساسي والعقد من الباطن دون دفعها حتى على النسخ المحررة منها.
 - إعادة المبلغ المدفوع للدمغة الضريبية في حالة تم إلغاء العقد أو عدم تنفيذه أو تنفيذه جزئياً.
 - إتاحة إمكانية تعديل قيمة الدمغة الضريبية في حالة تم تعديل العقد.
 - إلغاء الاحكام التي توجب دفع الدمغة الضريبية كشرط لسريان العقد وصلاحيته إذ أن هذه الاحكام تتضارب مع المبادئ الأساسية المتبعة قانوناً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي (والجدير بالذكر المبادئ الأساسية التي توصي بحرية الإرادة والتحكم عند أطراف التعاقد)، وإبقاء الغرامات كعقوبة فقط إذا امتنع الأطراف عن الدفع نظير الدمغة الضريبية.
- ربط المكاتب الضريبية حول البلاد إلكترونياً لتفادي تكاليف السفر وتوفير الوقت لأصحاب المصلحة.
- إعداد وضبط نظام آلي لتحصيل الدمغات الضريبية من بائعي السلع والخدمات.
- واخيراً، تقديم فكرة (ضريبة القيمة المضافة) على المشتريات والعقود حتى يتم تبسيط عملية نظام تحصيل الضرائب والإجراءات الإدارية ذات العلاقة.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- تخفيض التكاليف وتوفير الوقت الناتج من عبء الإجراءات الإدارية المفروضة على عقود بيع السلع والخدمات.
- الرفع من درجة التزام أصحاب الأعمال التجارية بالتنظيمات الضريبية ورفع إيرادات الدولة الضريبية.
- اتساق القانون الليبي مع المبادئ الأساسية القانونية بشأن صلاحية العقود والمتبعة من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- تسهيل دوران العمل في الإدارات المختصة بشؤون الضرائب.

الأولوية (5) التمكين من تسجيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة برأس مال يبدأ بـ 1 دينار ليبي

وصف المسألة

يُعد الحد الأدنى من مبلغ رأس المال المطلوب للبدء في تسجيل شركة ما مرتفع للغاية وهي قيمة غير مُشجعة لتحفيز مؤسسي الشركات والمديرين حتى يتمكنوا قانونياً من تسجيل أعمالهم التجارية.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

تبدأ أغلب الشركات الليبية بالعمل دون تسجيلها قانونياً وإنما نسبة ضئيلة من هذه الشركات تتمكن من التسجيل القانوني، مما يتسبب في الآتي: -

- يبقى جزء كبير من الاقتصاد الليبي غير رسمي.
- لا تستطيع موازنة الدولة تحصيل الضرائب أو الانتفاع من ضرائب الشركات غير المسجلة رسمياً.
- لا يستطيع النظام الإحصائي الليبي ولا تتمكن الحكومة من قياس حقيقة حجم الاقتصاد الليبي ولا تصميم ورسم أي إستراتيجية تخص تطوير القطاع الخاص.
- لا تتمكن الشركات التجارية غير المسجلة من الوصول إلى فرص التمويل (وسائل التمويل المُصغر، والاستئجار، وقروض الشركات) ولا تصل لخدمات دعم الأعمال التجارية والآليات المُتاحة لمعداتهم وتطويرهم مما ينتج عنه الآتي:
 - لا تتمكن الشركات التجارية غير المسجلة من تطوير أعمالهم وتنميتها.
 - لا تستطيع الشركات التجارية غير المسجلة أن تقوم بتوفير فرص عمل بأعداد ترتقي لمستوى امكانياتهم.
 - لا تستطيع الشركات التجارية غير المسجلة أن توفر ضمان اجتماعي لموظفيها .
 - لا يمكن للشركات التجارية غير المسجلة اعتماد ولا ضمان خدماتها ولا منتجاتها.
 - لا تستطيع الشركات التجارية غير المسجلة أن توفر الأمان لشركائهم وعملاتهم.
 - لا تتمكن الشركات التجارية غير المسجلة من تأمين مخاطرتهم وبيعوا في وضع هش وغير مستدام بصرف النظر عن ادائهم الاقتصادي.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة الاقتصاد والتجارة لغرض التحسين

تجهيز وتقديم مسودة تعديلات للقانون رقم 23 لسنة 2010 (أو تعديل قراره التنفيذي) حتى يتم التخويل بالتسجيل القانوني للشركات محدودة المسؤولية برأس مال قيمته 1 دينار ليبي (بدلاً من الحد الأدنى المفروض في الوقت الحالي الذي يبدأ بـ 3000 دينار ليبي للشركات ذات المسؤولية المحدودة بقيمة 100 ألف دينار للشركات المساهمة).

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من الخطة العمل المقترحة

العديد من الدول المتقدمة المنتسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل (فرنسا والمملكة المتحدة الخ) كانت قد فوضت بتأسيس شركات تبدأ قيمة رأس مالها كحد أدنى ما يمثل وحدة واحدة أو وحدتين من قيمة عملتها المحلية.

إن إتاحة إمكانية التسجيل القانوني للأعمال التجارية برأس مال يبدأ بدينار ليبي واحد سوف تحفز وتدفع بالشباب الرياديين ومؤسسين والمديرين إلى التسجيل القانوني لأعمالهم بدلاً من العمل في السوق الموازية، وبالتالي سيتمكن أصحاب الأعمال التجارية من:

- التحسين والتطوير والنمو باعتبارهم شركات قانونية من خلال اليات التمويل والتأمين وخدمات دعم أصحاب الأعمال واعتماد المنتجات ومن برامج الدعم الدولية المقدمة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير منتجات وخدمات بجودة أفضل لليبيين والعلماء والشركاء الأجانب.
- توفير فرص عمل بما يتوافق مع تطلعاتهم وإمكانياتهم وتوفير تغطية الضمان الاجتماعي للموظفين.
- الاستفادة من برامج الدعم الدولية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لغرض تحقيق تطوير تجاري مستدام مع الشركات الأجنبية والمحلية الأخرى. ستتمكن الدولة الليبية من: -
- التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- تحصيل الضرائب من الشركات حتى تتغذى منها ميزانية الدولة.
- تجميع إحصائيات موثوقة من القطاع الخاص والإلمام بها حتى يتم سن سياسات اقتصادية تتماشى مع مصلحة العامة للدولة.

ملاحظة هامة

عادة ما يُشاع في الدول التي تمر بمراحل انتقالية ان الشركات التي تبدأ برأس مال بسيط ليست شركات حقيقة وقد تُعرض الدائنين للخطر بما في ذلك أصحاب المصلحة في السوق.

يأتي هذا الاعتقاد منذ القرن 19 عشر عند وقوع الثورة الصناعية. آنذاك كان معظم الاقتصاد قائم على الشركات الضخمة في مجال الاستيراد والتصدير والبنوك والمنشآت الصناعية بصرف النظر عن الحرفيين وباعة المحلات. كان السياق الاجتماعي والاقتصادي يكاد تنعدم فيه الطبقة المتوسطة أي المجتمع ينقسم إلى من يملك كل شيء ومن لا يملك اي شيء. فبقت فكرة الارتقاء الاجتماعي عبر الولوج لأنشطة اقتصادية فكرة اشبه بالمستحيلة ولا تتعدى حدود امكاناتها إلى تأسيس محل صغير.

وبالتالي طغى قانون الشركات واحكامه في ذلك الوقت على طريقة تفكير الناس كالآتي: أ) الاعتراف بالأمر الواقع وهو استحالة تأسيس شركة قانونيًا إلا برأس مال كبير، إذ أن الشركات الصناعية هي الشركات الوحيدة التي كانت موجودة في القرن 19 وهي تحتاج لرأس مال كبير 19، ب) التيقن من أن كل رؤوس أموال الشركات الصناعية هي بتمويل الطبقة الغنية التي بدورها تحمي الدائنين لهذه المشاريع الصناعية على سبيل المثال البنوك التي لا بد ان تشارك ماديًا بشكل واسع في هذه المغامرات الريادية رغم ثراء مؤسسي المشاريع الصناعية

أولاً على أية حال، منذ نهاية القرن 20 وفي الوقت الراهن لعام 2022 فإن مفهوم رأس مال الشركات تغير بسرعة في الدول المتقدمة كما أن تقنيات التمويل تطورت بشكل كبير حيث يعتبر رأس المال كأداة أو قيمة مالية يمكن استثمارها ولكن ليس لها علاقة بحماية الدائنين للشركة.

لا يتطلع المستثمرين في وقتنا هذا ولا الشركاء التجاريين ولا البنوك في دول المتقدمة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول النامية والاقتصاديات الناشئة إلى رأس مال الشركة المكتتب حتى يقرروا الإلتزام بها من عدمه، بينما يركز هؤلاء على المنتج وعلى كيفية إدارة الشركة اذا اضطر الأمر وعلى الأصول الحقيقية للشركة كالعقارات وعلى براءات الاختراع حيث أن كل هذه العوامل تساعد في بناء ثقتهم تجاه شركة ما.

وبعبارات أخرى ، فإن السوق هو من يقرر من بإمكانه تأسيس شركة وإنجاحها وليس القانون، فلا يُنظر لقيمة رأس مال الشركة بعد الآن على أنه مؤشر حقيقي على نجاح وجدية الشركات التجارية. في واقع الأمر العديد من العلامات التجارية الناجحة والمشهورة تمتلكها شركات كانت تملك رأس مال ضئيل.

ثانيًا منذ نهاية القرن 20 وفي الأيام الحالية من عام 2022 نشأت أغلب الشركات في تقديم خدمات ناجحة لا تتطلب رأس مال كبير للبدء بها. وغالبًا ما يكون جهاز كمبيوتر بسيط ومرآب يكفي للبدء بمشروع ناجح مثل شركة أمازون التي قام جيف بيزوس بتأسيسها بأدوات بسيطة كشبكة الانترنت واستخدام تطبيقات مفتوحة المصدر والتي ساهمت في رفع رأس مال الشركة وتسجيلها قانونيًا.

ثالثًا عند نهاية القرن 20 وفي الوقت الراهن بعام 2022 أدركت كافة الدول الحديثة والمتقدمة اقتصاديًا واجتماعيًا بما في ذلك الدول التي بها اسواق احتكارية أن «السوق» لا يحتاج إلى تدخل الدولة لحماية أصحاب الأعمال التجارية واخذ القرار بالنيابة عنهم في تحديد من يستطيع تأسيس شركة بناء على تحديد قيمة الحد الأدنى من رأس المال المقرر من الدولة حتى يتمكن من تسجيلها قانونيًا وهو سياسة بعيدة كل البعد عن كونها أداة تحمي أصحاب المصلحة في السوق.

يقتصر دور رأس المال اليوم في كونه الفيصل القانوني بين أصول الشركات وبين الأصول الخاصة لممتلكيها ويحميها من الدائنين. وبناء عليه قامت كل الدول المتحضرة اقتصاديًا باعتماد مبدأ الشركات ذات المسؤولية المحدودة برأس مال يبدأ بوحدة من قيمة العملة (أو أحيانًا بوحدين من قيمة العملة لأسباب فنية ولكن لا تتعدى هذه القيمة).

بدأت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي قامت بتقليل من قيمة الحد الأدنى لرأس المال في سنوات التسعينات ولكن لم تصل لوحد واحد من قيمة العملة أدركت مضيعتها للوقت وإعاقتها لنموها الاقتصادي خلال تلك السنوات التجريبية.

نجحت وثبتت فكرة فرض حد أدنى من رأس المال بقيمة وحدة واحدة من العملة سواء كانت دينار ليبي أو دولار امريكي أو جنيه استرليني أو يورو وكانت دليل واضح على مدى جدارتها وغياب أي جوانب سلبية منها.

الأولوية (6) تقليل الحد الأدنى من رأس المال أو إيداع رؤوس المال بالعملة الأجنبية لأصحاب الشركات.

وصف المسألة

الحد الأدنى من رأس المال الذي يطلبه القانون لتأسيس وتسجيل شركة قانوناً بالعملة الأجنبية يقدر بقيمة 250 ألف دينار ليبي والقيمة المفروضة للشركات المساهمة تُقدر بقيمة 1 مليون دينار ليبي وهي قيم مرتفعة جداً وتعد عائقاً أمام عقد شراكات بين أصحاب الشركات الليبيين والشركات الأجنبية وعائقاً أمام أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

ملاحظة هامة

تعتبر هذه الاحكام أحكام تقليدية داخلية في إطار العمل القانوني ولها علاقة نسبية بالأنظمة الاشتراكية وهي اقتصادات غير منكشفة على الخارج بحيث لا يستطيع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من البدء في تأسيس شركاتهم واقتناص فرص الاستثمار لأن هذه الاحكام لا تخدم إلا مصلحة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة في قطاعات مثل قطاع الطاقة وتنتهي من عقد صفقات تجارية واستثمارات تصل إلى مليارات الدولارات في الدول المضيفة وباعتبار ان هذه الشركات مسجلة في القطاع العام للدولة بإمكانها التقدم بطلب الشراكة مع اطراف أجنبية لتضمن اعلى مستويات من المشاركة الرأسمالية في الأسواق الأجنبية ودون ما تتسبب هذه رؤوس الأموال في عرقلة الشراكة الدولية.

الدول الاشتراكية سابقاً - مثل ليبيا - بدأت تتحول من هذا النمط الاقتصادي إلى الانفتاح على الأسواق الاقتصادية حيث تسمح بالشراكة الاقتصادية بين الأسواق المحلية والأجنبية وتطوير الادوات المالية بين أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى أن هذا الاسلوب المتطور في الاقتصاد لا يتطلب قيمة كبيرة من رأس المال ليضمن نجاحه وفعالته ويصد فكرة عدم نماء هذه القطاعات من الأعمال عند مقارنتها بقطاع الطاقة وعدم قدرتها على توفير وتكريس جزء من رأس مالها في الاستثمارات المتوفرة من رأس مال الشركة.

يرى أغلب رواد الأعمال في الدول المتقدمة أن دولة مثل ليبيا وجهة من الوجهات الخطرة عندما يتعلق الأمر بتأسيس شركات تجارية ناهيك عن سياسة الانغلاق والتقييد بحيث لا يسمح إلا بدخول الشركات متعددة الجنسيات الكبرى

بسبب قيمة الحد الأدنى لرأس المال بالعملة الأجنبية المكلفة والمشروطة حتى يتم تسجيل الشركة قانونياً في ليبيا:

- عدم وجود بوادر عن نية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والدول الناشئة الناجحة في دخول السوق الليبية مما يدل على عدم تهيئة البيئة الملائمة في ليبيا لتأسيس أعمال تجارية مع الاقتصادات المتقدمة.
- احكام قانونية يترتب عليها نتائج عكسية لاقتصاد تجاري مثل الاقتصاد الليبي المتوجه نحو الاستيراد مما يجعل المطالبة برأس مال كبير للشركة غير ضرورية ولا صلة لها بتنمية المؤشرات الاقتصادية للدولة.
- وجود معوقات ملموسة وحقيقية أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة وصعوبة إبرام شراكة مع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الإتحاد الاوروبي.
- عرقلة اي محاولة لوضع استراتيجيه ترويجية لفكرة التجارة والاستثمار الخارجي خارج إطار قطاع النفط.
- اعتماد الاقتصاد الليبي على شركات ضخمة متعددة الجنسيات وضرورة استثمار رأس مالها بشكل مباشر في ليبيا حتى تعيد هيكلة البنية التحتية الاقتصادية لليبيا ولكنها غير كافية لتضخ النماء والتطور والاستدامة للقطاع الخاص واقتصاد البلاد بصفة عامة.
- «إن الاستثمار الخارجي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات لغرض تطوير البنية التحتية للاقتصاد هو استثمار زائل بطبيعته وتأثيره يكاد لا يذكر على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من ناحية توفير فرص تجارية وفرص التوظيف ومن ناحية مواكبة التطورات التقنية وكيفية الدخول والتحويل إلى الأسواق الأجنبية و توفير أنشطة اقتصادية مستدامة عند مقارنتها بفكرة انعاش الاقتصاد من خلال تأسيس شراكات أجنبية متوسطة وصغيرة ونماءها من خلال الاستثمار الخارجي المباشر مما يسهم في نماء وابتكار الرواد حول العالم.»
- لا يُشكل شرط توفير الحد الأدنى من رأس المال الأجنبي الذي حدده القانون عائقاً أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة الضخمة والتي بعادتها تتواجد لفترة مؤقتة لتطوير البنية التحتية الاقتصادية الليبية، مما يستدعي الحاجة الملحة لدولة مثل ليبيا إلى تأسيس شركات صغيرة ومتوسطة أجنبية حتى تتمكن من الاستثمار بشكل مباشر من خلال شراكة مع الكوادر المحلية في آن واحد. هذا كله له جوانب ايجابية منها استيراد تقنيات حديثة وفتح اسواق جديدة وانشاء ديناميكيات اقتصادية إضافية وتوفير فرص العمل ورفع عوائد الدولة ويصب في صالح رواد الأعمال الليبيين. تُظهر التجربة الدولية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية

تتأخر في تأسيسها عند فرض حد ادنى من رأس مال مبالغ في قيمته مما يشير إلى إنعدام الخبرة السوقية وعدم إستعداد الحكومة للشركات الحديثة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة الاقتصاد والتجارة (بالاستشارة مع الهيئة العامة للاستثمار) لغرض التحسين

• تعديل قرار رقم 207 لعام 2012 للتخفيض من قيمة الحد الأدنى لرأس المال وتخفيض قيمة الإيداع حتى تتمكن الشركات من التسجيل قانونياً مع شريك أجنبي.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- منح فرص التطور والنماء للشركات الصغرى والمتوسطة المحلية والدولية لصالح الاقتصاد الليبي.
- المساهمة في تحسين صورة ليبيا بالخارج ووضعها في خارطة التجارة العالمية وكوجهة استثمارية حقيقية.
- إبقاء ليبيا كدولة منافسة بفضل التقنيات المتزايدة وفهم آلية التحول إلى تأسيس الشركات الصغرى والمتوسطة في الدول المتقدمة.
- جعل ليبيا وشركاتها الصغرى والمتوسطة أقل هشاشة من خلال تشجيع فكرة الاستيراد غير المكلف من الدول الآسيوية.
- اعطاء فسحة لتوفير فرص عمل للشباب الليبي والحد من ظاهرة هجرة الأدمغة.

الألوية (7) إتاحة تسجيل الشركات بمساهم واحد

وصف المسألة

يُشترط في تسجيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تضم على الأقل 2 مساهمين وتشتترط عدد 10 مساهمين للأنواع الشركات الأخرى إلا أن هذه الشروط تمنع رواد الأعمال وأصحاب الشركات غير الرسمية من التسجيل القانوني لمزاولة أنشطتهم التجارية ، كما تمنع تسجيل هؤلاء الرواد كتجار فرديين حتى يتمكنوا من توسيع أعمالهم كشركة – بمعنى أصح تحقيق الشخصية الاعتبارية بمنأى عن الشخص ذاته وتمكين مفهوم الفصل بين أصولهم الشخصية من أصولهم التجارية (أي اصول الشركة) ولغرض حماية أصولهم الشخصية من المخاطر المتعلقة بشكل وثيق بالأنشطة التجارية ومن الدائنين التجاريين.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

ملاحظة هامة

عدد لا يحصى من الشركات العاملة يقف وراءها شخص واحد (سواء رجل أو امرأة) إلا أن نجاح هذه الشركات يظل قائماً بفضل جهود عدد من الموظفين مع صاحب الشركة الذي لا يريد ولا يرجو ان يتخذ من أي شخص من فريق عمله كشريك أو مساهم ويتحمل معه المخاطر والتحديات ويوسع من أنشطته التجارية.

لا نلتمس أي فوائد من فرض حد أدنى لا يتجاوز أكثر 2 من المساهمين حتى تتسجل الشركة قانونياً. هذا الحد الأدنى المقرر ينتج عنه: -

• عدم تشجيع رواد الأعمال على تأسيس نشاط تجاري خوفاً على عائلتهم وأصلوهم الشخصية لأنه لا يمكن الفصل بين هذه الأصول الا من خلال استصدار سجل شركة تجاري.

أو

• تعريض رواد الأعمال للخطر عبر إجبارهم على إشراك شخص غير ملائم حتى يتمكنوا من الوفاء بالمطلب القانوني الذي يقضى بعدد اثنين من المساهمين حتى يتم إجراء تسجيل الشركة قانونياً وبالتالي يستطيعون الفصل بين الأصول الشخصية والأصول الاعتبارية.

أو

• لجوء رواد الأعمال إلى شراكات تجارية صورية وغير قانونية مع افراد العائلة أو الأصدقاء وافصاحهم على مسؤوليات الشركة إذا تخلف أحد المساهمين عن أداء

مهامه وإضطرار رواد الأعمال إلى مشاركة أرباحهم مع أشخاص لا يساهمون في شركاتهم على أرض الواقع.

أو

• على النقيض، تشجيع الناس على تأسيس شركات غير مُقننة غير آخذين في الاعتبار خطورة الوضع إذا وقع أي إعسار مالي سيضطر أرباب العمل إلى استخدام أصولهم الشخصية للوفاء بديونهم وهذا من شأنه أن يعرّض هؤلاء الناس وعائلاتهم لخطر خسارة كل شيء، يملكونه.

أو

• يحد رجال الأعمال الفرديين الرسميين من إقتناص الفرص لتطوير أنشطتهم كشركة مسجلة، ويزيد من تعريض الأصول الشخصية للتجار غير الرسميين للخطر لأن زيادة مستويات النشاط التجاري لهؤلاء الرواد يعني تعريض أصولهم الشخصية لمزيد من الهشاشة -مما يضطر التجار المهرة إلى تحجيم أعمالهم بدل تنميتها وتوفير فرص عمل أكثر.

أو

• يمنع العاطلين عن العمل من الانضمام إلى بيئة ريادة الأعمال التي طالما ثبتت فعاليتها وجدارتها وسبل استدامتها وتقليلها من نسب البطالة في معظم الاقتصاديات.

الإجراء المطلوب والمقترحة على وزارة الاقتصاد والتجارة لغرض التحسين

• تعديل قانون رقم 23 لعام 2010 بحيث يسمح بتسجيل شركات ذات مسؤولية محدودة بعدد مساهم واحد فقط.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

وجود قانون يسمح بتسجيل شركات ذات مسؤولية محدودة بمساهم واحد سوف يساهم في:

- التقليل من مستويات الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا
- وضع إطار عمل قانوني محلي لرواد الأعمال يتعادل مع إطار العمل القانوني للشركات الناشئة في الاقتصادات الرائدة.
- تغذية ميزانية الدولة بالمزيد من العوائد.
- تحفيز فكر ريادة الأعمال وتأسيسها في القطاع الخاص بليبيا.
- تمكين الاقتصاد الليبي من تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية بما يتناسب مع قدرتها الفعلية.

- حماية وتقليل المخاطر التي قد تلحق بالأصول الخاصة لرجال الأعمال الليبيين وعائلاتهم واقاربهم عندما يضطر رجال الأعمال الليبيين أو التجار الفرديين إلى تسجيل اقاربهم أو اصدقائهم كشركاء ليتمكنوا من تسجيل أنشطتهم بشكل قانوني.
- تقليل البطالة من خلال الدفع بفكر ريادة الأعمال لتطوير وزيادة فعالية واستدامة الاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة.

ملاحظة هامة

إن الهدف الأساسي وراء الإخراط في الأعمال التجارية بشكل قانوني هو إنشاء شخصية قانونية حتى يتم الفصل بين الأصول التشغيلية من الأصول الشخصية وتطوير اي مسؤوليات مالية قد تنشأ نتاج هذه الأعمال التجارية بما في ذلك المخاطر المتوقعة وتأطيرها ضمن هيكلية واصول تجارية مسجلة قانوناً.

إتخاذ الشركات الشكل القانوني لإضفاء الصبغة الرسمية على عدد المساهمين المشاركين لتحقيق نشاط تجاري معين هي خطوة ليس لها إلا ميزة ثانوية كما أن الغرض والفائدة الأساسية من ذلك هو الفصل وتأسيس شخصية قانونية للتاجر بحيث تستقل أصوله وإلتزاماته. وهذا يعد شرط أساسي ومسبق في النظام القانوني الحديث لتمكين الاشخاص والدولة من نماء وتطوير الأنشطة الاقتصادية.

الأولوية (8) إلغاء فرض حد أدنى معين من رأس المال لقبول الشركات في المناقصات العامة

وصف المسألة

يعد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كي يتم قبول الشركات في المناقصات العامة عالى التكلفة حيث أنه لا يسمح للشركات الصغرى والمتوسطة بالمنافسة، كما أن ان معيار القبول هذا لا يضمن تقديم الخدمات في المستقبل ولا يحمي المؤسسات العامة التي تقوم بطرح هذه المناقصات.

الآثار التجارية والاقتصادية السلبية لهذه المسألة

ملاحظة هامة

لم تعد فكرة شرط حد أدنى من رأس المال مقبولة كمعيار يضمن تقديم خدمات ومنتجات الشركة بفاعلية وبالتالي فهي لا تحمي المستفيدين في القطاع العام. تلجأ أغلب الاقصادات المتقدمة إلى استخدام مزيج من معايير بسيطة (معايير تقييم التجارة الحديثة) غير المعيار الذي يفرض حد معين من رأس المال لكي يسمح للشركات بتقديم عروضهم .

تُحرم أغلب الشركات اللىبية الصغرى والمتوسطة من حقها في التجاوب مع المناقصات العامة رغم إمكاناتهم في الموارد البشرية والفنية والخبرة السوقية. تظل الدولة والمؤسسات الإدارية العامة حبيسة مجموعة من الشركات الخاصة القديمة التي تحظى برأس مال مقبول ولكن أداءها الفني والتزامها ومعايير جودتها ضعيفة للغاية، ولا يُمنح للدولة ومؤسسات الإدارة العامة إمكانية استكشاف عروض مقدمة من الشركات الصغرى والمتوسطة والتي ببساطة لا تصل للحد الأدنى من رأس المال المقبول ولكن تفي بكل الاشتراطات الأخرى التي تضمن تسليمها للخدمات والمنتجات لصالح المستفيدين من القطاع العام بالإضافة إلى قدرتهم على تقديم أفضل الحلول الفنية.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة الاقتصاد والتجارة لغرض التحسين

- حظر فرض حد أدنى من رأس المال للبدء في المشاريع التجارية والمشاركة في المناقصات العامة والإبقاء على شروط القبول الأخرى لغرض تطوير الاقتصاد وسد الإحتياجات العالقة.
- تبديل معيار القبول بمزيج من الشروط الاقتصادية البسيطة ذات الصلة بحيث تتبع آليات التقييم في التجارة الحديثة أو تتبع أفضل الممارسات لدول أعضاء

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا المجال.

- ينبغي لمعايير القبول على خلاف معايير التقييم الفنية للخدمات والمنتجات أن تبقى بسيطة ولا تفرض على الشركات اللجوء للخبرات الخارجية لمعالجة معايير القبول الصعبة.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- يعتبر فتح المجال للشركات الصغرى والمتوسطة في المشاركة في المناقصات دون فرض حد أدنى من رأس المال في دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أعرق الوسائل المتبعة لنماء الاقتصاد وضح الدوافع لإصلاح النظام الاقتصادي المتردي في ليبيا.
- تقييم الشركات الصغرى والمتوسطة الموجودة في ليبيا.
- تقدير ابتكارات القطاع الخاص في البلاد.
- ضمان المنافسة العادلة بين الشركات.
- ضمان توفير عروض ذات جودة أفضل بفصل توسيع رقعة المنافسة بين مقدمي المناقصات.

ملاحظة هامة

من المهم جداً إتاحة الوصول للمناقصات العامة للشركات الليبية المحلية مع الاخذ في الاعتبار أهمية ضمان هذه الشركات لتقديم خدماتها إلا أن هناك شروط أخرى موثوقة يجب النظر فيها غير شرط فرض حد أدنى من رأس المال لدخول المناقصات

على سبيل المثال، يعد معدل أرباح الشركة مؤشراً على إمكانياتها وليس رأس مالها. وفي الاقتصاد الحديث اليوم، كما ذكر في المسائل الإصلاحية السابقة، لم يعد رأس مال الشركة يعكس خبرتها وإمكانياتها ودرايتها. إلخ. في العديد من القطاعات مثل الأسواق العامة المختصة في تصميم وتنفيذ حلول الإدارة الإلكترونية، قد لا تفي شركات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بمتطلبات الحد الأدنى لمبلغ رأس المال لأنه ببساطة ليس من المنطقي تجميد الأموال لذلك في أسواقها. في الواقع، ربما يتم رفض مثل هذه الشركات لصالح الشركات القديمة التي تلبى متطلبات رأس المال هذه ولكن على سبيل المثال تعتبر هذه الشركات فقيرة من الناحية الفنية ولديهم موظفين ملتزمين بشكل ضعيف.

يمكن في الوقت الحالي وبكل سهولة الاستفادة من المؤشرات ذات الصلة المعنية بأهلية الشركات للمشاركة في المناقصات العامة من تقنيات تقييم الأعمال الحديثة.

الأولوية (9) تخفيض الرسوم القانونية الرسمية المفروضة على الشركات المسجلة لغرض تجديد السجلات التجارية

وصف المسألة

تعتبر تكاليف تسجيل وتجديد سجلات الشركات على مدار كل عام مكلفة للغاية لأغلب الشركات الصغرى والمتوسطة.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

لا تُشجع أصحاب ومديري الشركات على تسجيل أنشطتهم قانونياً وتجديد سجلاتهم التجارية كل عام.

ينتج عن ذلك الآتي:

- تضخيم حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- تشجيع رواد الأعمال لتسجيل الأنشطة التجارية كأفراد مما يعرضهم للمخاطرة جراء عدم فصل أصولهم الشخصية والعائلية من الأصول التجارية.
- تحد من إمكانية وصول الشركات لوسائل التطوير وتبقى مقتصرة على الشركات المسجلة قانونياً فقط ومن هذه الوسائل هو إتاحة فرص التمويل والشراكة والعمل مع الجهات الدولية إلخ.
- تمنع الموظفين من الحصول على تغطية الضمان الاجتماعي.
- تمنع الجهات الإحصائية من الوصول لمعلومات موثوقة حيال عدد ونوع الشركات اللىبية على ارض الواقع.
- تمنع الجهات الإدارية العامة من تعقب الأعمال التجارية الموجودة وتعقب نوع الأنشطة المزاولة إذا لم يتم تجديد السجلات التجارية.
- تحرم ميزانية الدولة من تحصيل الضرائب من الشركات غير المسجلة قانونياً.
- تعيق الحكومة من تشكيل استراتيجيات للقطاع الخاص.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- تخفيض قيمة رسوم تسجيل الشركات المفروضة على الشركات الصغرى والمتوسطة.
- تبني مبدأ التجديد التلقائي للسجلات التجارية لتفادي التكاليف الإضافية والإجراءات الإدارية المطولة.

ملاحظة هامة

في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي، ليس الهدف من رسوم التسجيل أن تكون الإيرادات المالية الرئيسية للدولة بل تغطي كل أو جزء من العملية الإدارية لتسجيل الشركات - لذلك ينبغي أن تكون قيمة الرسوم مقبولة حتى لا تُعيق رواد الأعمال وتقلل من شأن الإيرادات المالية الأكثر أهمية مثل ضرائب الشركات التي تدفعها الشركات المسجلة للدولة. تسجيل كافة الشركات يكون مرة واحدة (في بعض الأحيان تمديد فترة التسجيل للمدة المحددة المنصوص عليها في النظام الأساسي والتي تكون عادة 99 عامًا) حتى يتوقف نشاطها رسمياً أو تنهي وجودها عن طريق بلوغ رسمي من مصلحة الضرائب التي تقوم بعد ذلك بإبلاغ جميع الإدارات العامة الأخرى ذات الصلة بحالة المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي EU4PSL، قامت مؤسسة خبراء فرنسا بتسهيل التنفيذ، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية عبر منصة (إجراءات)، وهي بوابة تسجيل رسمية عبر الإنترنت للشركات حيث يمكن لرجال الأعمال العثور على الإجراءات اللازمة والمستندات المطلوبة لتسجيل أعمالهم بموجب أي من الأشكال القانونية المتاحة في ليبيا. تعمل هذه المبادرة المستمرة على تبسيط عملية التسجيل الرسمي للشركة وبالتالي تقليل مبلغ رسوم إجراءات المحامين التي يدفعها رواد الأعمال بالإضافة إلى الرسوم الإستشارية لصياغة النظام الأساسي ورسوم تسجيل الشركة الرسمية.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

سيُشجع تقليل رسوم التسجيل أصحاب الشركات التجارية على تسجيل أنشطتهم بشكل قانوني وستتمكن الحكومة الليبية من:

- معرفة ومراقبة العدد الحقيقي لأنشطة الشركات والقطاعات المنتسبة لها.
- التقليل من حجم الاقتصاد غير السمي وحماية الشركات المسجلة قانونياً.
- زيادة العوائد المالية للدولة عبر ضرائب الشركات.
- تبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية بناءً على معلومات إحصائية موثوقة.

كما ستتمكن المشاريع الليبية المسجلة حديثاً من إطلاق العنان والوصول لفرص التمويل والتطوير التجاري والعمل مع الجهات الدولية. وتقليل المخاطر التي قد تلحق بأصولهم الشخصية والعائلية إذا أصبحوا في مديونية عند مزاوله أنشطتهم التجارية بشكل غير قانوني.

الأولوية (10) طرح إجراءات سريعة وفعالة بشأن الاعفاء المؤقت للمؤسسات

وصف المسألة

لم تُطرح أي «إجراءات فعالة للإعفاء المؤقت» بشأن القضايا التجارية والتي تمكن القاضي من إتخاذ تدابير مؤقتة في حالة الطوارئ أو إنهاء إضطراب غير قانوني واضح، دون المساس بقرار المحكمة المستقبلي حول المشكلة بعد خلاف كامل بين الأطراف، ولا يحق للمحكّمين اعتماد وتنفيذ مثل هذه الإجراءات في إطار التحكيم التجاري.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

- لا تحظى الشركات الليبية بأي وسائل قانونية لتوقيف أي إضطراب قانوني واضح ولذلك تنتظر إلى حين إصدار المحكمة للحكم حيال المشكلة.
- لا تحظى الشركات الليبية بأي وسائل قانونية لمعالجة وضع الطوارئ إلى حين إتخاذ المحكمة القرار الملائم حيال الوضع الراهن.
- تهدف إجراءات الاعفاء المؤقت إلى التخفيف من حدة وطبيعة المخاطر التي قد تطرأ ولذا قد تقع الشركات الليبية في الافلاس وتُحرم من حقوقها الأساسية وحرّياتها في الوقت الذي تنتظر فيه رد المحكمة حيال المشكلة.

ملاحظة هامة

عادة ما تتطلب العمليات القضائية وموارد المحاكم المحدودة والنزاعات المعقدة عدة أشهر أو سنوات قبل صدور قرار من المحكمة بشأن مسألة النزاع في جميع أنحاء العالم.

لذلك، وضعت معظم قوانين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي إجراءات قانونية سريعة خاصة يمكن بموجبها إنهاء أي اضطراب غير قانوني واضح في حالة الطوارئ، وإحالة أحد الأطراف إلى القاضي لإتخاذ تدابير مؤقتة فورية حتى يمكن مناقشة القضية أمام المحكمة وتصدر قرارها .

أمثلة: في حالة وجود نزاع بين المؤسسات حول شرعية الدفع، يجوز للقاضي إتخاذ إجراء تحفظي ويقرر حظر مبلغ هذه الدفعة المطالب بها في حساب مصرفي خاص حتى صدور قرار من المحكمة بشأن المشكلة، لتجنب قيام المدين بترتيب إعساره المالي.

في حالة التشهير بشركة ما من قبل شركة أخرى بشكل واضح عن طريق حملة إعلامية، يمكن للقاضي أن يأمر بإيقاف الحملة على الفور حتى يتم إصدار قرار من المحكمة بشأن المشكلة القائمة ويقرر ما إذا كان هناك تشهير أم لا ويقرر حجم الأضرار اللاحقة للشركة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة العدل لغرض التحسين

- تحديد الإجراءات الالبيبة المعمول بها فيما يخص الاعفاء المؤقت في قائمة ومراجعتها
- تحديد الاسباب التشغيلية التي تقف وراء البطء وعدم فاعلية عمل المؤسسات واقتراح تدابير قانونية وقائية.
- اقتراح تدابير قانونية جديدة بناء على أفضل الممارسات القانونية والمعايير المتبعة عالمياً والتي تقوم غرفة التجارة العالمية بتطويرها واقتراحها
- إضافة احكام الاعفاء المؤقت التابعة لغرفة التجارة الدولية والمخصصة لحالة الطوارئ والاضطرابات القانونية إلى الإطار القانوني الليبي وإلغاء كافة الاحكام القانونية الالبيبة السابقة المباشرة وغير مباشرة المتعلقة بمسألة الاعفاء المباشر.
- تعديل القوانين الحالية المتعلقة بالإجراءات القضائية الخاصة بالشركات التجارية.
- تعديل المادة رقم 758 بشأن الإجراءات المدنية الالبيبة والتي تسمح للمحكمن بتبني إجراءات الاعفاء المؤقت خلال إطار التحكيم التجاري.
- التدريب المناسب للقضاة يعتبر أمر أساسي لضمان التنفيذ الملائم لجميع الإجراءات القضائية الجديدة.
- كما أن إجراءات الاعفاء المؤقت تعد مسألة تشريعية بدرجة عالية ومن المحتمل أن تتطور بمرور الوقت في تطبيقها العملي (ليس من حيث المبدأ)، وينبغي أن تجهز وزارة العدل الندوات وورش العمل القانونية المنتظمة مع المحامين الليبيين من أجل ضمان اجتهاد قانوني منسق عبر الدولة بأكملها، ولمواكبة تطور النزاعات القانونية المؤهلة لهذا الإجراء.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- الرفع من درجة الأمان القانوني للشركات الالبيبية والشركات الاخرى العاملة في ليبيا والتي يسري عليها قانون الدولة.
- تمديد الأمان القانوني للأطراف ليشمل شروط التعاقد بحيث ينص على إحالة النزاعات إلى هيئة التحكيم التجارية بدلاً من المحاكم.
- التقليل من الفجوة في الأنظمة القانونية بين دول التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي فيما يخص التحديات المتعلقة بالإجراءات اللازمة.
- إضفاء تأثير إيجابي على وضع الاقتصاديات الهشة للمشاريع الصغرى والمتوسطة والرفع من درجة المرونة داخل الحياة التجارية المليئة بالتحديات.

الأولوية (11) تأسيس سجل خاص لحقوق الملكية الفكرية

وصف المسألة

عدم وجود سجل مُفعّل لحقوق الملكية الفكرية يشهد على الملكية القانونية والرسمية لحقوق التأليف والنشر الليبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية.

ملاحظة هامة

تمتلك وزارة الصناعة سجل للابتكار وحقوق الملكية الفكرية ولكن الكفاءات القائمة عليه محدودة ولا يعمل بشكل فعال بسبب نقص الموارد البشرية والتقنية لتتم عملية التسجيل الصحيح للابتكارات على الصعيد الوطني والدولي. يصدر السجل حالياً فقط خطاباً يشير إلى أن أحد الأطراف قد استكمل عملية التسجيل لأحد الطلبات ولكن الرسالة ليس لها قيمة قانونية لحماية الحقوق في ليبيا أو حتى دولياً. يوجد أيضاً مكتب مختص بتسجيل العلامات التجارية داخل وزارة الاقتصاد والذي تم تعليقه من عام 2003 إلى 2015 والذي يسمح حالياً فقط للطرف بملء طلب ولكن لا تتحقق الوزارة من صحة أي طلب ولا تقدم أي شهادات ولا تمنح أي حقوق لمقدم الطلب.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

- لا يملك رواد الأعمال ولا المؤسسات أي وسائل فعالة ل:
 - تسجيل حقوقهم الفكرية قانونياً ورسمياً.
 - مراجعة والتحقق من ملكية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وأسرارها.
- لا توجد قوانين تنص على منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية الليبية أو اللجوء إلى المحاكم والمعاقبة عليه. يبقى القانون الليبي بشأن حقوق الملكية الفكرية دون قاعدة تنفيذية وغير معمول به، وليس بمقدور رواد الأعمال والمؤسسات في ليبيا أن يحموا حقوقهم الفكرية ولا حماية حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وأسرارها. والذي بدوره:
 - يعيق احياء الابتكارات الليبية.
 - يحد من تطوير الأعمال التجارية والتوسع فيها.
 - لا يسمح للاقتصاد الليبي بالنمو بشكل يتلائم مع موارده وإمكانياته.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- تأسيس سجل ليبي رسمي وموحد معني بشؤون حقوق الملكية الفكرية.
- مراجعة إجراءات التسجيل الحالية والتحقق منها بما في ذلك مراجعة نظم البيانات وتحديد مواطن الضعف والمعوقات والفجوات.
- إعداد بحوث عن منظمة الحقوق الفكرية العالمية وتطبيق ممارساتها المثلى بما في ذلك احكامها والإرشادات الموصى بها.
- تصميم وتنفيذ نظم بيانات فعالة ومراجعة الإجراءات المتبعة وتسهيل عملية التسجيل للعامة.
- زيادة عدد الموظفين وتدريبهم.
- السعي إلى الحصول على تدريبات للكادر الوظيفي من المؤسسات المعنية بحقوق الملكية الفكرية في دول الاتحاد الأوروبي وأيضا منظمة الحقوق الفكرية العالمية.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- تعد الملكية من الأعمدة الأساسية للسوق الاقتصادي: لذا فإن تسجيل حقوق الملكية الفكرية رسميا هو شرط مسبق وأساسي وله علاقة بتطوير ونماء واستدامة والاقتصاد الليبي.
- ستحظى الشركات الليبية بفرصة لعب دور ما على الصعيد العالمي نظرا لكون عدة شركات ليبية تابعة للقطاع الخاص تنشأ من افكار ابتكارية بحثه.
- ستكون ليبيا قادرة على الانضمام إلى المجتمع الدولي للاقتصادات المتقدمة والناشئة حيث تمثل حقوق الملكية الفكرية جوهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم.

الألوية (12) تمكين الدفع الإلكتروني عبر بطاقات الائتمان

وصف المسألة

ان إجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت بواسطة بطاقة الائتمان من الناحية التقنية أمر ممكن عند إعداد دليل الإصلاحات هذا، إلا ان المدفوعات عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الائتمان لا يمكن تأمينها وتشغيلها بالكامل في ليبيا بسبب:

أ) عدم وجود قانون جديد للتجارة الإلكترونية ينص على تحديد الواجبات وحماية حقوق البائعين والعملاء ومقدمي خدمات الدفع.

ب) بطء تقديم ترخيص من مصرف ليبيا المركزي للمصارف لأداء المدفوعات الإلكترونية وشركات الاتصالات ومقدمي التكنولوجيا المالية لتشغيل الخدمات الإلكترونية، وذلك يرجع أساساً إلى الفجوات بين الخدمات الإلكترونية الجديدة المتاحة والتشريعات الحالية.

ج) الوضع السياسي الراهن، تم وضع الإطار القانوني لبطاقات الائتمان والمدفوعات عبر الهاتف المحمول والدفع عن بعد والتسويات تتم عن طريق إجراءات إدارية بسيطة من مصرف ليبيا المركزي بدلاً من تأسيس قانون للمعاملات الإلكترونية.

الآثار التجارية والاقتصادية السلبية لهذه المسألة

- إذا لم يتم تأطير قانون يخص المدفوعات الإلكترونية عبر بطاقة الائتمان بشكل شفاف وواضح وعملي في ليبيا فإنه:
 - لن يتمكن رواد الأعمال في ليبيا من توسيع قاعدة عملائهم وزيادة مبيعاتهم في شتى أنحاء ليبيا وخارجها.
 - لن تتمكن الدولة من رصد المعاملات التجارية الإلكترونية بين المؤسسات حتى يتسنى لها تحصيل العوائد المالية وإنشاء بيانات إحصائية إستراتيجية.
 - لن تستطيع ليبيا دخول عالم الرقمنة بنفسها ولن تستطيع ان تكون جزء من الاقتصاد الرقمي العالمي ودخول عصر الرقمنة الحديث.
- يركز اقتصاد ليبيا على التجارة بشكل أساسي، لذا فإن القيود المفروضة على التجارة بسبب استتالة تشغيل مدفوعات بطاقات الائتمان عبر الإنترنت تشكل عقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية المحلية والدولية.
- لقد تفاقمت هذه القضية وتداعياتها الاقتصادية السلبية بشكل ملحوظ بسبب عدم وجود أموال نقدية كافية متاحة للمواطنين والشركات.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

اعتماد قانونين جديدين في مجالين: للتجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية، والتخفيف من مخاطر غسيل الأموال المحتملة واعتماد تدابير التعافي من الكوارث.

لاعتقاد قانون جديد للتجارة الإلكترونية، يجب:

- مراجعة أفضل الممارسات الدولية واللوائح الإرشادية وتحديد واجبات وحقوق البائعين عبر الإنترنت وحقوق العملاء ومزودي خدمات الدفع.
- تجهيز واعتماد قانون تجارة الإلكترونية مع ارفاق القرار التنفيذي الذي ينص على واجبات وحقوق ومهام البائعين والعملاء ومقدمي الخدمات.

لاعتقاد قانون جديد حول المعاملات الإلكترونية، يجب:

- مراجعة الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً للتجارة عن بُعد.
- الإطلاع على الممارسات الدولية المثلى والإرشادات بخصوص المدفوعات والتسويات عبر بطاقات الائتمان والهاتف المحمول.
- مراجعة الأعمال القانونية السابقة منذ عام 2008 وتجهيز واعتماد قانون معاملات الكترونية جديد واصدار قرار تنفيذي بالخصوص.

للحد من مخاطر غسيل الاموال، يجب:

- وفق تصريحات البنك الدولي: على شركات الاتصالات التعاون مع مصرف ليبيا المركزي - إذا لزم الأمر - مشاركة بعض بيانات المشتركين باعتبار ان مصرف ليبيا المركزي لا يملك الصلاحية لمراقبة التحويلات على الهواتف المحمولة المسجلة في البنوك وهذا للقضاء على ظاهرة غسيل الأموال.
- التأكد من التطابق القانوني للتشريعات الخاصة بالتجارة والمعاملات عن بُعد مع التشريعات واللوائح الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

ولغرض التخفيف من المخاطر الكارثية، يجب:

- اعتماد إجراءات احتياطية للظروف الكارثية.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

اعتماد إطار قانوني خاص بالمدفوعات الإلكترونية عبر البطاقات الائتمانية سوف يحقق الآتي:

- تمكين تنفيذ المدفوعات الإلكترونية عبر بطاقات الائتمان والتأكد من فعاليتها.
- تمكين نظام التجارة عن بُعد.

- دعم نمو الشركات الصغرى والمتوسطة.
- تسهيل التجارة العابرة للحدود.
- دعم التطور الاقتصادي.
- زيادة عوائد الدولة من خلال التأثير المباشر وغير المباشر.

الأولوية (13) إستعادة خطابات الاعتماد الخاصة بالدفع الدولي للبضائع المستوردة

وصف المسألة

ألغى مصرف ليبيا المركزي خطابات الاعتماد عام 2015 ومنع الشركات الصغرى والمتوسطة من الوصول للأسواق الأجنبية لاستيراد السلع.

تعريف « خطاب الاعتماد»

هو عبارة عن عقد مالي بين المصرف والعميل والمستفيد وعادة ما يصدر من المصرف المورد، يقوم خطاب الاعتماد بضمان دفع الطرف المستفيد (البائع / المُصدر) عند الوفاء بشروط خطاب الاعتماد ألا وهو إتمام عملية التسليم للمشتري. ويضمن البائع استلام دفعاته المالية ويضمن المشتري استلام السلع الموردة وذلك عبر استصدار خطاب ضمان من المصرف المورد. وعند تبادل خطاب الاعتماد يقوم المصرف المورد بتحميل المشتري نسبة عمولة 1% من المبلغ الكامل.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

تعد خطابات الاعتماد الأكثر استخداماً عالمياً والأوفر والأكثر ضماناً لتوريد السلع الأجنبية.

إلغاء نظام خطابات الاعتماد:

- يحرم الشركات الصغرى والمتوسطة من أداة مالية بسيطة ورخيصة لدفع السلع الموردة وضمان استلامها.
- إقصاء الشركات الصغرى والمتوسطة من التجارة في الساحة الدولية لانعدام وجود سيولة نقدية ووسائل آمنة للمعاملات التجارية.
- يجبر أصحاب الشركات على دخول السوق الموازية مما يسهم في زيادة غلاء المواد الاستهلاكية والتشغيلية.
- خلق بيئة احتكارية في مجال استيراد السلع بليبيا مما يزيد الاسعار النهائية للسلع عند ووصولها للمستهلكين نظرا لغياب المنافسة العادلة في السوق
- تقييد وصول الشركات والمواطنين الليبيين إلى المنتجات العالمية والسلع عالية الجودة.
- حذر ليبيا والشركات الليبية من اقتناص الفرص والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

• يعزز انعدام ثقة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي في الشركات الليبية والسوق الليبي.

في اقتصاد تجاري في المقام الأول مثل الاقتصاد الليبي، يؤدي إلغاء خطابات الاعتماد إلى إيقاف الأداء الاقتصادي النمطي والطبيعي للبلاد، وبالتالي إلغاء تطوير الأعمال وخلق فرص العمل على طول السلسلة الضخمة للتجارة الخارجية وأي منظور للتنمية الاقتصادية ونمو البلاد.

تذكير

يتم تمويل إيرادات ليبيا بالعملة الأجنبية منذ إلغاء خطابات الاعتماد عن طريق الاعتماد المستندي. وعلى أية حال، لا تقتصر خطابات الاعتماد على كونها أدوات دفع فحسب وإنما: أ) تضمن آلية الدفع للبائع، ب) تضمن تسليم السلع الموردة للمشتري، ج) يجوز للمشتري إدارة أي تأخيرات في الدفع قد تطرأ مع البائع ويستطيع المشتري دفع جزء من القيمة المالية المضمونة.

إن استبدال خطابات الاعتماد بالاعتماد المستندي لتمويل الإيرادات تلزم الموردين الليبيين على الدفع الفوري للقيمة المالية بالكامل بنسبة 100% وبسعر الصرف الرسمي.

وبالتالي، لا يقوم الاعتماد المستندي مقام خطابات الاعتماد وله آثار عكسية على الاقتصاد الليبي ونمو القطاع الخاص وتطور البلاد.

بقت إجراءات التوريد حكرًا على فئة معينة من الشركات التي تملك سيولة ضخمة وطرد الشركات الصغرى والمتوسطة خارج سوق الاستيراد.

ازدادت حصة الاقتصاد غير الرسمي ومستوى الفساد في السوق بسبب لجوء الشركات متوسطة الحجم (وليست صغيرة الحجم) إلى السوق السوداء لتحاظ على بعض أنشطة الاستيراد، وهذه الخطوة ليس لها أي تأثير إيجابي على القيود المفروضة للوصول إلى السلع الأجنبية بأسعار معقولة نتيجة إلغاء خطابات الاعتماد لأن هذه الشركات المتوسطة الحجم أقل عددًا بكثير من الشركات الصغيرة التي تشكل الجزء الأكبر من الشركات الليبية التي كان بمقدورها استيراد البضائع إلى ليبيا سابقًا بشروط وأحكام ملائمة عبر خطابات الاعتماد.

أخيرًا وليس آخرًا، لا يتحمل إجراءات الاعتماد المستندي إلا عدد قليل من الشركات المتوسطة أو الكبيرة ويؤدي ذلك إلى اشهار سمعة سيئة عن المصارف الليبية في القطاع المصرفي الدولي وخاصة الغربي وارتفاع معدلات الرفض للاعتماد المستندي من البنوك الغربية وحتى من البنوك الكائنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا في حين أن خطابات الاعتماد لم تواجه هذه

العقبة بفضل مفهومها الذي يعتبر أقل خطورة بكثير من الاعتماد المستندي ولضمان وقوع مخاطر قليلة قد تلحق بالبنوك الغربية عند استخدام خطابات الاعتماد. ونتيجة لذلك، أصبحت حتى أكثر الشركات الليبية سيولة وأفضلها مهمشة في أسواق التجارة الدولية.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

· إعادة استخدام خطابات الاعتماد في ليبيا.
وكذلك:

- تنظيم وضمان وصول عادل بين أصحاب الشركات لخطابات الاعتماد وتيسيرها من طرف مصرف ليبيا المركزي لـ :
- الحد من إمكانيات الفساد في القطاع البنكي.
- تمكين دور خطابات الاعتماد الإيجابي وتأثيره على الاقتصاد.
- إجراء مسح اقتصادي مستقل من أجل تحديد واقتراح وتحديد سعر صرف رسمي مقبول لتقليص الفجوة مع سعر السوق السوداء.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- تحقيق منافسة عادلة بين الليبيين ومشغلي التجارة الدولية.
- خفض اسعار السلع المستوردة للمستهلكين وأصحاب الشركات.
- تطوير الاقتصاد وتوفير فرص العمل حول البلاد تماشيًا مع سلسلة السلع الموردة الأجنبية.
- عودة ليبيا إلى الاقتصاد العالمي.
- تبسيط العمليات حيث أن الاعتماد المستندي -خلفًا لخطابات الاعتماد -يعتمد على جدوى استلام المستندات الأصلية، وهو ما قد يطرأ في سياق إغلاق غير متوقعة للمطارات لفترة زمنية غير معروفة حيث لا يمكن خلالها تسليم البريد الجوي السريع.

الأولوية (14) إلغاء الحد الأدنى للمبلغ القانوني الخاص ب الطلبات وقائمة المنتجات المقيدة واللجوء الإلزامي للوسطاء الأجانب للبيع بالجملة لإستيراد السلع ورفع القيود على الشركات لعمليات النقل الدولية

وصف هذه المسألة

لا تتمتع الشركات الليبية بالحرية في التجارة الدولية وذلك بسبب الحصول على إذن باستيراد البضائع، ويجب عليهم أولاً طلب الحد الأدنى من البضائع (ما يعادل 100 ألف دولار أمريكي)، وثانياً تقييد شرائهم للسلع بقائمة من العناصر المحدودة، وثالثاً، لا يمكنهم الشراء مباشرة من تجار التجزئة المصدرين الأجانب ولكن يجب أن تمر عبر وسطاء الجملة الأجانب، وفي نهاية المطاف، تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية لحصص مقيدة للتحويلات المالية الدولية.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

- هذه عقبات تقف أمام تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجارة والواردات التي تعد المصادر الرئيسية للتنمية الاقتصادية في ليبيا خارج قطاع النفط.
 - تم إتخاذ هذه الإجراءات المناهضة للاقتصاد من أجل تقليل الطلب على العملات الأجنبية من الشركات الليبية لتسديد المدفوعات الدولية من خلال:
 - إستثناء الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة من التجارة الدولية بسبب أن الحد الأدنى للطلب يبلغ 100 ألف دولار أمريكي من قيمة البضائع، حيث أن الطلب على العملات الأجنبية ينبع بشكل أساسي من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع إصدار أوامر بهذا الحجم.
 - الحد من واردات «المنتجات غير الأساسية» من خلال السماح فقط باستيراد المنتجات المحدودة والضرورية المُدرجة رسمياً.
 - خفض أسعار الشراء عبر إجبار المستوردين على الشراء مباشرة من تجار التجزئة الأجانب المصدرين بدلاً من استخدام وسيط البيع بالجملة.
 - الحد من إمكانيات التشغيل الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال فرض حصص مقيدة للمؤسسات على التحويلات والمدفوعات المالية الدولية.
- وعلى أية حال، ومن الناحية العملية:

- أدى الحد الأدنى من الواردات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من قبل عدد قليل من الشركات الليبية إلى إخراج معظم الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة

من الأنشطة التجارية، وخلق إحتكارات غير صحية للواردات مما أدى إلى زيادة أسعار التجزئة للمستهلكين الليبيين، وخفض أحجام التجارة ومستويات النشاط الاقتصادي المحلي.

• بالإضافة إلى ذلك ، زاد تضخم أسعار المستهلك بشكل أكبر (وفشل هدف خفض الطلب على العملات الأجنبية عن طريق خفض أسعار شراء المنتجات الأجنبية) ، حيث يضطر المستوردون الليبيون إلى الشراء بأسعار أعلى من البائعين / المصدرين الأجانب بسبب أن الكميات التي يشترونها (بما في ذلك أكبر المستوردين) أصغر من أن تمكنهم على أن يحصلوا على خصومات من الشركات المصنعة الأجنبية، ولا يمكنهم التعامل بعد الآن مع تجار الجملة الأجانب الذين يقدمون أسعارًا أقل بكثير.

• الأسوأ من ذلك، إن تضخم أسعار التجزئة في ليبيا أصاب بشكل رئيسي المنتجات الأساسية حيث لا يمكن استيراد سوى المنتجات المدرجة "الضرورية".

• نجح نظام القيود على التحويلات الدولية في إبعاد الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة عن التوجه دوليًا.

• من المفارقات أن بعض الشركات المستوردة الكبيرة القادرة على تلبية الحد الأدنى من المتطلبات تخشى إنفاق أموالها بسبب الخوف من انخفاض سعر الصرف الرسمي وبالتالي تحد من عمليات الاستيراد الخاصة بها.

• أخيرًا وليس آخرًا ، تخلق القيود المفروضة على المنتجات القابلة للاستيراد نقصًا كبيرًا في السلع في ليبيا مما يؤثر سلبيًا على الأسر الليبية وأيضًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي تحتاج إلى منتجات أو معدات وسيطة أجنبية لمواصلة نشاطها الاقتصادي.

• رغم أن هذه القيود تهدف مبدئيًا إلى التخفيف من التحديات التقنية، إلا أنها تؤدي إلى انهيار اقتصادي عام كبير، حيث أنه:

- توقفت الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية، التي تشكل القلب الاقتصادي المستدام الأساسي وقوة ليبيا خارج قطاع النفط، عن العمل، وكذلك جميع شركائها على طول السلسلة التجارية الداخلية الليبية.

- تعاني الأسر والشركات المحلية الليبية من نقص كبير في العديد من المنتجات.

- تكاليف الاستيراد وأسعار المستهلك آخذة في الارتفاع بشكل كبير وخاصة تلك المنتجات الأساسية والضرورية والوحيدة المصروح باستيرادها.

- تزداد حصة الاقتصاد غير الرسمي مع سعي وتنفيذ الفاعلين الاقتصاديين للحلول البديلة التي من شأنها أن تزيد من تدهور الوضع الاقتصادي الليبي.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- إلغاء الحد الأدنى للواردات البالغ 100 ألف دولار أمريكي.
- سحب القائمة المحدودة للمنتجات المرخصة للاستيراد.
- السماح للمستوردين الليبيين بالشراء من وسطاء البيع بالجملة الدوليين.
- رفع قيود التراخيص لإجراء تحويل دولي.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

لا يمكن التخفيف من حالات الفشل الفني المالي - مثل نقص العملات الأجنبية - الناتج عن ضعف البنية التحتية المالية وضعف الإدارة من خلال إتخاذ تدابير ضد الاقتصاد الحقيقي. خاصة عندما تصطدم هذه الإجراءات بجوهر الاقتصاد المحلي العامل خارج قطاع النفط.

إن إعادة الحرية التجارية لأصحاب المصالح الاقتصادية الليبية من شأنه أن:

- يحيي السلسلة التجارية الكاملة للشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة من المستوردين إلى تجار التجزئة من خلال النقل وإنتاج السلع الوسيطة والصادرات إلى الأسواق الفرعية مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- تعديل الأسعار الاستهلاكية إلى المستويات المعقولة الناتجة عن المنافسة العادلة والمفتوحة في السوق.
- الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي.
- إنهاء النقص في السلع النهائية والمنتجات الوسيطة.
- تبسيط إجراءات الاستيراد حيث أن القيود الحالية تفرض إجراءات إضافية ومطولة، وتؤدي إلى زيادة البيروقراطية بالنسبة للمستوردين الليبيين.
- ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى خفض إنفاق العملات الأجنبية لأن أسعار الشراء في الخارج قد زادت فعليًا بشكل متناقض بسبب القيود المفروضة على حرية التجارة.

الأولوية (15) الرفع من مستوى الشفافية في سياسات مصرف ليبيا المركزي وزيادة التواصل مع مؤسسات دعم القطاع الخاص

وصف المسألة

تؤثر قرارات مصرف ليبيا المركزي بشدة على عمليات الشركات الليبية في كثير من الأحيان بشكل سلبي دون وجود إجراءات مساءلة فعالة تجاه هذه الكيانات مثل الحوار التشاوري وآليات تقديم المشورة والإبلاغ قبل وبعد قرارات مصرف ليبيا المركزي بين إدارة المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الاقصاديين الليبيين الذين من المحتمل أن يشاركوا في اعتماد أفضل التدابير الاقتصادية الممكنة والتقييم الفعلي لتأثيرها فيما بعد، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالسياسات النقدية والثقة بها.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

- على مدى السنوات العشر الماضية، وفي ظل غياب آليات مساءلة فعالة لمصرف ليبيا المركزي من قبل الجمهور والمؤسسات، أدت قرارات مصرف ليبيا المركزي المتعددة المشكوك فيها إلى تعريض العمليات التجارية للمؤسسات الليبية للخطر بشكل غير مسؤول، بينما أخفقت السياسات النقدية غير المنتظمة للبنك المركزي في الإمتثال لمبادئ الوضوح الأساسية والاستقرار والقدرة على التنبؤ.
- إن استقلال المصرف المركزي عن الحكومة أمر بالغ الأهمية لإدارة الاقتصاد الكلي السليمة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار مع أصحاب المصلحة الاقصاديين في الدولة، وتقديم الإستشارات، والتقارير ذات الصلة، قبل وبعد قراراتها المستقلة التقديرية.
- هذا الأمر حقيقي ومطلوب بشكل خاص في سياق الأزمة الوطنية حيث تكتسب سياسات وقرارات المصرف المركزي أهمية حيوية إضافية ولها تأثيرات ذات حجم أعمق وأوسع على الحياة اليومية للمؤسسات.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- مطالبة مصرف ليبيا المركزي بالإعلان في كل قرار من قراراته عن التأثير السلبي المحتمل على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجارة وتنمية الأعمال.
- وضع مبدأ يخص تقديم تقارير عامة ربع سنوية شمولية من مصرف ليبيا المركزي حول تأثير إجراءاته على الاقتصاد الجزئي وعلى عمليات المؤسسات وتطورها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وهو الآن يعتبر من أفضل الممارسات الدولية للمصارف المركزية للاقتصادات الرائدة.

- وضع مبدأ الحوار التشاوري ربع السنوي بين مصرف ليبيا المركزي والاتحاد العام لغرف التجارة الليبية، من أجل مراجعة ومعالجة التحديات المستمرة والإحتياجات المستقبلية للشركات الليبية فيما يتعلق بمجالات اختصاص مصرف ليبيا المركزي.
- الحصول على الرأي الإستشاري من الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية من قبل مصرف ليبيا المركزي قبل إتخاذ أي قرار يتعلق بحرية التجارة الخارجية.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- دون التشكيك في مبدأ استقلالية المصرف المركزي وسلطته التقديرية، ستؤدي الإجراءات الحكومية المذكورة أعلاه إلى:
 - نمو المعرفة التشغيلية لدى مصرف ليبيا المركزي بشأن الأنشطة التجارية.
 - رفع وعي مصرف ليبيا المركزي حيال الإحتياجات الخاصة للمشاريع.
 - إحاطة مصرف ليبيا المركزي عن الإجراءات الاقتصادية الأنسب .
 - الرفع من درجة التنبؤ بسياسات مصرف ليبيا المركزي.
 - تعزيز استقرار أسعار الصرف لدى مصرف ليبيا المركزي مما يسمح بتبسيط الأعمال وتقوية التنمية.
 - إجراء تقييمات منتظمة لإجراءات مصرف ليبيا المركزي حول فعالية الاقتصاد على أرض الواقع.
 - زيادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين الليبيين في سياسات وقرارات المصرف المركزي.
 - بالإضافة إلى ذلك، ستساعد الأحكام المقترحة للتحسين أيضًا في تحديد ومعالجة أوجه القصور في البنية التحتية المصرفية الليبية بشكل غير مباشر.
- في نهاية المطاف، يجب أن تمنع هذه الأحكام الممارسات الخاطئة المتمثلة في استخدام تدابير الاقتصاد الجزئي قصيرة الأجل ضد الاقتصاد الحقيقي لحل مشكلات البنية التحتية المالية، وبالتالي إطلاق إصلاحات البنية التحتية المالية في ليبيا والمساهمة في توجيهها والتي هي سبب العديد من تحديات الاقتصاد الكلي التي يواجهها مصرف ليبيا المركزي.

الألوية (16) إعادة عمليات المقاصة الداخلية بين المصارف

وصف المسألة

توقفت عمليات المقاصة بين المصارف في عام 2015 بسبب مشاكل سياسية وتحولت إلى مشاكل فنية، مما يمنع القيام بعمليات مالية خارج المصرف المحلي حيث تمتلك الشركة حسابها المصرفي.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

لا يمكن للمؤسسات الليبية إجراء أي عملية مصرفية خارج مقر فرع المصرف حيث تمتلك حسابها المصرفي:

- لا توجد إيداعات نقدية أو سحبوات أو تبادل عملات أو تحويلات بنكية أو كشوفات أو إستشارات حسابات بنكية منتظمة أو أي عملية مصرفية أساسية ممكنة عبر الوكالات المصرفية الأخرى حتى داخل نفس الشبكة المصرفية.
- تتواجد العمليات التجارية بعيداً عن المكان الذي توجد فيه المؤسسة ووكالتها المصرفية المحلية مما يؤدي إلى عمليات بطيئة للغاية ومعقدة بشكل غير ضروري للقيام بالأعمال التجارية.
- أنشطة الأعمال الأساسية تتعرض للإعاقة بشكل خطير ولا يمكن تجسيد إمكانات التجارة الوطنية والدولية في ليبيا على الرغم من أنها الرئة الاقتصادية للبلاد خارج قطاع النفط.
- ليس بمقدور الشركات والمديرون الليبيون التعامل المصرفي من الخارج أو حتى أثناء التنقل داخل ليبيا مما يجعلهم يفقدون مصداقيتهم وثقتهم مع شركائهم التجاريين الدوليين الحاليين أو المحتملين.
- تعد عمليات المقاصة المصرفية وعمليات المقاصة اللاحقة بين البنوك هي حجر الأساس في أي حياة اقتصادية. بدون مقاصة بين البنوك سيتسبب الآتي:
 - يُفسح المجال فقط للاقتصاد غير الرسمي وحده للبقاء والنمو باستخدام طرق الدفع التقليدية التي لا تلبي إحتياجات جميع الشركات.
 - عدم إمكانية حدوث أي نشاط اقتصادي وتطويره بجدية، كما أن جميع الإصلاحات الاقتصادية والتجارية ستصبح غير مجدية.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية لغرض التحسين

- الحوار والتشاور مع المصارف الليبية والأجنبية الموجودة في البلاد ومع مصرف ليبيا المركزي من أجل تحديد المشاكل الملموسة المتعلقة بالإجراءات والبنية

- التحتية التي تؤدي إلى وقف عمليات المقاصة بين المصارف.
- تبادل وطلب المشورة التشغيلية من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية) فيما يتعلق بإعادة حل المقاصة بين المصارف.
- يحدد مصرف ليبيا المركزي موعد واضح لاقتراح 3 حلول ممكنة كل منها له ميزانية وخطة عمل تنفيذية وجدول زمني.
- مشاركة الحلول المقترحة مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية للحصول على المشورة الإستشارية في غضون موعد نهائي واضح؛
- التحقق من صحة أحد الحلول ، والسعي للحصول على المساعدة الفنية ذات الصلة و / أو الدعم المالي إذا لزم الأمر وتنفيذ إعادة المقاصة بين البنوك.
- مراقبة التنفيذ بالاشتراك بين الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي والمصارف وقياس وتعميم التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة بالمقارنة مع الجدول الزمني المقترح.
- ولهذا الغرض، هناك حاجة لدعم الاقتصاد بتوحيد المصرفين المركزيين الذي يوجد أحدهما في العاصمة طرابلس والآخر في المنطقة الشرقية منذ عام 2015، من أجل تمكين التنمية الاقتصادية لجميع المؤسسات الليبية خارج قطاع النفط وإتاحة المجال للبلاد لتنمية إمكانياتها الاقتصادية.
- هذه ليست مسألة سياسية ولكنها مجرد قرار اقتصادي موضوعي منطقي لصالح جميع الشركات الليبية أياً كان موقعها الجغرافي.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- ستُمكن عودة المقاصة بين مصارف ليبيا من إستئناف الحياة الاقتصادية وتحقيق تنمية تصل إلى أقصى الإمكانيات المتوفرة.
- تُعتبر إعادة عمليات المقاصة بين المصارف شرطاً أساسياً لأي إصلاح اقتصادي فعّال وتنمية القطاع الخاص في ليبيا.
- إن إعادة المقاصة بين المصارف ستفيد جميع المؤسسات مهما كان موقعها الجغرافي بما في ذلك الشركات في شرق الأراضي الليبية.

الأولوية (17) فرض تغطية الضمان الاجتماعي لكافة الموظفين في القطاع الخاص

وصف المسألة

تغطية الضمان الاجتماعي لموظفي القطاع الخاص ليست إلزامية في ليبيا. الأمر متروك لصاحب العمل لتوفير ودفع تغطية الضمان الاجتماعي من عدمه، ونتيجة لذلك، لا يتمتع معظم موظفي القطاع الخاص بتغطية ضمان اجتماعي.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

- إن تنمية القطاع الخاص في ليبيا تواجه عدة معوقات بسبب عدم وجود تغطية اجتماعية إلزامية لموظفي القطاع الخاص.
- هذا يعد انتهاكاً جسيماً للمساواة بين موظفي القطاع الخاص وموظفي القطاع العام الذين يستفيدون تلقائياً من تغطية الضمان الاجتماعي الحكومية.
- كما أنه يعزز الصورة السيئة لأنشطة القطاع الخاص ووظائف القطاع الخاص داخل المجتمع الليبي الذي يعتبر العمل في القطاع العام بالنسبة له أقصى الانجازات المهنية، وبالتالي فإن:
 - الأمر يؤثر سلباً على العاملين في القطاع الخاص.
 - لا يتوجه الخريجون الشباب الليبيون إلى الحصول على وظائف مهنية في القطاع الخاص.
 - لا يهتم الليبيون ذوو الخبرة العملية بالوظائف الممكنة في المؤسسات الخاصة.
 - يقتصر بحث أفضل موظفي الدعم والموظفين والمديرين التنفيذيين على وظائف في القطاع العام فقط.
 - تواجه الشركات الخاصة صعوبات في العثور على موظفي الدعم والموظفين البسطاء والمديرين التنفيذيين من المستوى المتوسط.
 - لا تزال العديد من الوظائف داخل المؤسسات تعاني من نقص الموظفين ولا يمكن للأخيرة أن تتطور إلى مستوى إمكاناتها.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على وزارة العمل لغرض التحسين

- إعداد مشروع قانون يلزم مؤسسات القطاع الخاص كافة بتوفير تغطية الضمان الاجتماعي لجميع العاملين فيها.

كما يمكن للحكومة:

- القيام بالإعلان والتواصل بشكل مكثف حول هذا التقدم الاجتماعي الكبير من أجل زيادة إهتمام الليبيين بوظائف ومهن القطاع الخاص.
- المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة**
- توفير تغطية ضمان إجتماعي متساوية لجميع الموظفين الليبيين في القطاع العام والخاص.
- تحسين حالة الصحة العامة في ليبيا وتقليل مخاطر الصحة العامة.
- تقريب أهداف وظائف القطاع الخاص إلى وظائف القطاع العام وجعلهم على قدم المساواة معها.
- زيادة إهتمام الخريجين الشباب الليبيين والمهنيين ذوي الخبرة وإستكشافهم لوظائف القطاع الخاص وفرص العمل فيه.
- المساهمة في تعزيز صورة القطاع الخاص في المجتمع الليبي كمسار مهني وإيجابي ومكافئ اجتماعياً.

الأولوية (18) تطبيق منع العمل بإزدواجية في القطاع العام والخاص

وصف المسألة

عدم تطبيق أحد بنود القانون الليبي رقم 12 لسنة 2012 والذي يحظر على جميع موظفي القطاع العام الإنخراط في أي نشاط للقطاع الخاص. ونتيجة لذلك، فإن العديد من موظفي القطاع العام، حتى كبار الموظفين، لديهم وظيفة ثانية في إحدى مؤسسات القطاع الخاص، أو يقدمون خدمات إستشارية خاصة أو يديرون شركة في نفس الوقت.

الآثار الاقتصادية والتجارية السلبية لهذه المسألة

من جانب القطاع العام:

عدم إنفاذ الحظر القانوني للعمل في كل من القطاع العام والقطاع الخاص يشجع موظفي القطاع العام على الإنخراط في أنشطة القطاع الخاص، والذي:

• يجعل موظفي القطاع العام في الواقع يعملون بدوام جزئي فقط على الرغم من أنهم يتلقون أجورًا مقابل وظيفة بدوام كامل وهذا يعد سرقة من المال العام للدولة.

• يمنع موظفي القطاع العام من التركيز والأداء بشكل كامل كما ينبغي في مناصبهم في القطاع العام، مما ينتج عنه عيوب متعددة داخل الخدمات والإدارات العامة وهي:

- الإضرار بخدمة المواطنين الليبيين.

- الإضرار بخدمة الشركات الليبية.

- يضر بخدمة الحكومة الليبية.

• يولد تضاربًا في المصالح بين واجباتهم ومسؤولياتهم وسلطاتهم كموظفين عموميين ومهنيين في القطاع الخاص.

• يزيد من الفساد داخل الخدمات والإدارات العامة الليبية.

• إستمرار وتزايد السمعة السيئة لموظفي القطاع العام الليبي بين المجتمع الدولي.

من جانب القطاع الخاص:

عدم تطبيق الحظر القانوني على العمل في كل من القطاع العام والقطاع الخاص:

• يولد خرقًا كبيرًا للمساواة في السوق الليبي بين مشغلي القطاع الخاص العاديين ومشغلي القطاع الخاص في السوق الذين هم أيضًا موظفون في

القطاع العام في نفس الوقت.

• يسمح لموظفي القطاع العام بالاستفادة من مزايا غير مشروعة تنتهك مبدأ المنافسة العادلة مثل:

- إستحقاقات تسهل عملياتهم التجارية.

- دخل منتظم من وظيفتهم العامة يمكنهم من عرض منتجاتهم وخدماتهم بأسعار أقل من أسعار السوق العادية.

- الاستفادة من المعلومات العامة ذات الخصوصية التي تسمح لهم بأداء التداول من الداخل في مشاريعهم.

• عدم تشجيع الليبيين على الإنخراط في ريادة الأعمال.

• يمنع ليبيا من أن تكون اقتصاد يتمتع بسوق حقيقي وبالتالي يمنعها من الانضمام إلى المجتمع الدولي للاقتصادات الناشئة المحترمة والواعدة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة لغرض التحسين

تكمن نقاط الضعف في تطبيق حظر العمل في كل من القطاعين العام والخاص في الوقت الحالي على الأسباب المشتركة التالية:

• غياب إدارة سياسية لمعالجة المشكلة.

• غياب الاحكام القانونية العادلة والمناسبة التي لا تواكب الحقائق الجارية

• عدم وجود وسائل تحقيق ملائمة للجهات المعنية والموظفين التابعين لها.

• عدم وجود إجراءات وعقوبات قضائية وإدارية ملائمة.

• عدم وجود هيئات قضائية تعالج المشاكل بشكل مناسب

• استحالة الاخذ بإجراءات الاعفاء المؤقت عند حدوث حالة طوارئ أو لإنهاء اي اضطراب قانوني.

أولاً، تحت الإشراف المباشر لرئاسة الحكومة، توحيد جهود وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة العمل بشكل مشترك في:

• مراجعة كاملة للثغرات المحتملة في قانون العمل رقم 12 لعام 2010 في ضوء الإنتهاكات الممارسة حالياً.

• مراجعة وتنقيح كاملين لأحكام الإنفاذ الحالية للقانون والقرارات التنفيذية الخاصة بزيادة الفعالية في إنفاذ الحظر.

• مراجعة وتنقيح كاملين للوسائل التشغيلية المكرسة حالياً (الموظفون، المعدات، إلخ) لإنفاذ قانون حظر ازدواجية العمل لزيادة القدرات لدى هيئات الإنفاذ والموظفين.

- مراجعة كاملة للسلطة القضائية والمعالجة الإدارية الحالية للإنتهاكات من أجل الدفع بإجراءات عاجلة ومعززة بالإضافة إلى فرض عقوبات أشد فمثلاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي يكون الحد الأدنى للعقوبة هو فقدان الوظيفة العامة، وفقدان الصفة كموظف بالقطاع العام، وحظر العمل مرة أخرى في أي وظيفة في القطاع العام كموظف أو كمستشار.
- مراجعة كاملة للسلطة القضائية والقدرات التشغيلية الإدارية لتعزيز قدرات معالجة القضايا في هذا المجال القانوني المحدد.
- اعتماد "إجراء الاعفاء المؤقت" و "التدابير المؤقتة" اللاحقة والقابلة للتطبيق فوراً والتي يمكن أن يتخذها قاضٍ قضائي أو قاضي إداري في حالة الطوارئ أو لإنهاء اضطراب غير قانوني واضح ، دون المساس بالحكم المستقبلي للمحكمة بشأن المشكلة بعد نقاش كامل بين الطرفين.

ثانياً، بالتوازي مع ذلك، تقوم رئاسة الحكومة بالاشتراك مع وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة العمل بمكافحة الانتهاكات المستمرة والمتواصلة لقانون حظر ازدواجية العمل من خلال إجراء تحقيق وطني كبير حول الوظائف المحتملة في القطاع الخاص للموظفين العموميين الليبيين حيث:

- يجب الإعلان عن التحقيق للعامة قبل 3 أشهر، من أجل تشجيع وتمكين موظفي القطاع العام من إنهاء مهنتهم في القطاع الخاص وبالتالي تجنب العقوبة.
- يجب أن يستهدف التحقيق الموظفين من الأعلى إلى الأسفل وتبدأ من الموظفين العموميين رفيعي المستوى وصولاً إلى موظفي الدعم البسيط.
- يجب أن يكون فريق التحقيق متكون من فريق عمل مشترك يضم موظفين من وزارة العدل ووزارة العمل ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية.
- بمجرد وقوع انتهاك واضح يجب دعوة صاحب الشأن للتوقف وإبلاغه بأن فريق التحقيق سيعود إليه مرة أخرى بمجرد مراجعة الإطار القانوني وسيُحاسب وسيتم تطبيق العقوبة وفقاً لذلك إذا استمر الانتهاك.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- مكافحة الممارسات الخاطئة المستمرة.
- التمكين من الإنفاذ الفعال للحظر بموجب القانون ضد العمال في كل من القطاعين العام والخاص.
- زيادة كفاءة موظفي القطاع العام وإلتزامهم بخدمة الجمهور والفاعلية في تنفيذ التعليمات الحكومية.
- تعزيز إستخدام المال العام وتوجيه القطاع العام للصالح العام فقط.
- الحد من احتمالات تضارب المصالح والفساد والمنافسة الاقتصادية غير العادلة في ليبيا.

الأولوية (19) اعتماد سياسة تنمية البنية التحتية للنقل العام حيث تُعطي الأولوية للطرق السريعة والطرق أولاً، والميناء البحري ثانياً، والمطارات ثالثاً، وذلك بما يتماشى مع إحتياجات القطاع الخاص

وصف المسألة

لا توجد حالياً سياسة حكومية لإعطاء الأولوية لتجديد وتطوير البنية التحتية للنقل العام والتي تعتبر بالغة الأهمية للأعمال والاقتصاد الليبي.

الآثار التجارية والاقتصادية السلبية لهذه المسألة

- تعتبر البنى التحتية للنقل العام أساسية للحياة الاقتصادية وحيوية التجارة التي تعد مهمة للقطاع الخاص العامل خارج قطاع الطاقة.
- الطرق السريعة والطرق العادية الحالية إما أنها غير موجودة أو في وضع مثير للشفقة.
- زيادة وقت النقل والمخاطر والتكاليف وفقدان الثقة في وسائل المواصلات.
- حرمان بعض المناطق الليبية من أي إمكانيات تجارية أو نشاط اقتصادي.
- التشجيع على الإبتجار غير المشروع الذي يمكن أن يؤدي إلى هوامش ربحية مرتفعة والتي من شأنها أن تخفف قيود النقل الحالية بشكل أفضل.
- الافتقار إلى الموانئ والمطارات إذ تُعتبر الموانئ والمطارات الحالية محدودة السعة ومنهارة.
- منع ليبيا من أن تكون مركزاً طبيعياً لواردات التجارة الدولية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي والدول الناشئة الرائدة في الأسواق النامية في جنوب الصحراء الكبرى وشرق إفريقيا.
- منع ليبيا من القيام بدور اقتصادي في سوق التجارة العالمي.
- لا يمكن للشركات الليبية التي لديها إمكانيات للتصدير الإستفادة من البنية التحتية التنافسية للنقل.
- إن غياب سياسة التجديد والتطوير ذات الأولوية الحكومية للبنية التحتية للنقل العام بناءً على إحتياجات القطاع الخاص له تأثير مزدوج:
 - يشجع عدم تحديد الأولويات على الإبقاء على الوضع الراهن ويبرر عدم وجود أي مبادرة لتجديد وتطوير النقل.
 - يتيح تحديد أولويات البنية التحتية للنقل بما يتماشى مع الأهداف التي يحتاجها القطاع الخاص لتسهيل العمل، وتجنب سياسات البنية التحتية للنقل العام غير المدروسة، وتقليل مساحة تدخل المصالح السياسية

الشخصية في تصميم السياسة العامة.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة على الحكومة لغرض التحسين

- معالجة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية للنقل من خلال التركيز على تنفيذ الإجراءات الأولية التالية:
 - أولا ترميم الطرق السريعة والعادية و بناء غيرها فيما بعد.
 - ثانيا ترميم الموانئ البحرية الحالية وتطويرها و ثمّ يحين بناء موانئ بحرية جديدة.
 - ثالثا التركيز على بناء مطارات جديدة.
- الطلب من الاتحاد الليبي العام للغرف التجارية تجهيز وتقديم الآتي:
 - قائمة أولويات تضم الطرق العادية والسريعة التي بحاجة إلى ترميم وتطوير.
 - القيام بجرد أساسي لحالة الموانئ البحرية القائمة والبنية التحتية للمطارات (حالة المباني والمعدات، والإمكانات، والوصلات، وما إلى ذلك) وأوجه القصور التشغيلية.
 - تقدير الحكومة للمطارات والموانئ المطلوبة لزيادة قدرات المعالجة والتخزين، على الأقل، لتمكين المعالجة الطبيعية للتدفقات التجارية المطلوبة حالياً.
- إعداد مسودة حول سياسة التجديد والتطوير للبنية التحتية للنقل العام الليبي التي تتضمن إحتياجات القطاع الخاص ذات الأولوية.
- مشاركة مشروع سياسة التجديد والتطوير مع الاتحاد العام للغرف التجارية الليبية للحصول على الرأي الإستشاري المشروع بإعتبارها الممثل الرسمي والشامل الفريد للشركات الليبية من مختلف القطاعات والأحجام والمواقع الجغرافية.

وبالتوازي يجب:

- مراجعة وتنقيح لوائح ونظم نقل البضائع في ضوء الإحتياجات والممارسات الحالية، على سبيل المثال مراجعة الحد الأقصى لوزن الشاحنات حسب نوع أو حالة الطرق.
- تعزيز إنفاذ قواعد نقل البضائع -على سبيل المثال معاقبة إنتهاك الحد الأقصى لوزن الشاحنات لطريق معين لتجنب تدمير الطرق.

المنافع التجارية والاقتصادية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- ستمكن هذه الإجراءات الحكومية البلاد من الإنخراط بشكل كامل في القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية بعد سنوات دون الحاجة للإستثمار في البنية التحتية للنقل العام عند وقوع حروب مدمرة.
- تؤدي سياسة تجديد وتطوير البنية التحتية للنقل العام ذات الأولوية بما يتماشى مع إحتياجات القطاع الخاص إلى:
 - تنشيط القطاع الخاص الليبي بأكماله من خلال تمكين الشركات من الإستعداد بشكل إستراتيجي للإستفادة من البنية التحتية للنقل التي تم تجديدها وتطويرها.
 - السماح للشركات الليبية وكذلك الشركات الأجنبية بالعمل والإستثمار والتجارة داخل ليبيا وعبرها بما يتوافق مع إمكانيات السوق الليبي وأسواق إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- من شأن سياسة البنية التحتية للنقل العام الليبية المتوافقة مع أولويات وإحتياجات القطاع الخاص أن:
 - تجعل المناقشات الحكومية موضوعية وتسهّل التحكيم.
 - تمكّن الوزارات الليبية من التفكير في الإجراءات الحكومية اللازمة تجاه التنمية الاقتصادية خارج قطاع الطاقة.
 - جذب اهتمام الحكومة الليبية للنظر والاستفادة من واقع وإمكانيات المؤسسات الخاصة الليبية.
 - أخيراً وليس آخراً، يعد تمكين البنية التحتية للنقل العام أيضاً شرطاً أساسياً للتداول الدولي والوطني والإقليمي والمحلي لنقل المعرفة والأفكار وإقتناص الفرص التي تغذي الإبتكار، وبالتالي تحدد إمكانيات التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.

الأولوية (20) تبني سياسة تكافح البيروقراطية الإدارية (ما يعرف بالشريط الأحمر) والإنطباع السلبي المأخوذ ضد المؤسسات في القطاع العام

وصف المسألة

كثيرا ما يكون لدى القطاع العام موقف سلبي ازاء الطلبات الإدارية التابعة للشركات والمشاريع، كما أن سياسة الحكومة لا تحد من العدد اللامتناهي من الإجراءات والمطالبات الإدارية والإجراءات المتعلقة بالممارسات الجمركية ولا تبسط الأحكام المفروضة للعملية الإدارية ولا تحسّن من العلاقات بين أصحاب الشركات والمؤسسات الإدارية.

الآثار التجارية والاقتصادية السلبية لهذه المسألة

يؤدي الشريط الاحمر (البيروقراطية) والإنطباع السلبي المأخوذ ضد الشركات إلى:

- إجراءات إدارية غير موثوقة.
- ضياع الوقت.
- ضياع الفرص المناسبة.
- زيادة تكاليف إنشاء شركة تجارية.
- أوضاع إدارية غير واضحة ومتداخلة.

وفي نهاية المطاف، إن الهدف من هذه المؤسسات العامة والموظفين الحكوميين هو ضمان خدمات عامة للشعب وأصحاب المشاريع ومنظمات المجتمع الدولي والحفاظ على مصالح الدولة. يصعب حماية مصالح الدولة في ظل وجود الإنطباعات السلبية وفرض عمليات إدارية مطوّلة وغير فعالة على المواطنين.

الإجراءات المطلوبة والمقترحة لغرض التحسين

واجهت دول الاتحاد الأوروبي ودول التنمية والتعاون الاقتصادي هذه المشكلة وإضطروا لتأسيس خمسة فئات من الممارسات الإدارية الملائمة وإتخاذها كقاعدة للحد من المواقف العدائية والشريط الاحمر التي تقف عائقاً أمام أصحاب الشركات عند تعاملهم مع المؤسسات الإدارية.

يجب أولاً على الحكومة الليبية تشكيل إصلاحات للمؤسسات الإدارية باستقلالية عبر تنفيذ المبادئ الخمس الآتية:

- بعد شهر من تقديم طلب الترخيص بصورة كاملة ومستوفية للشروط، إذا لم يُتخذ قرار من الإدارة المعنية، يُعتبر الطلب قد تمت الموافقة عليه. وقد يتم

- تمديد الفترة إلى شهرين في بعض الحالات.
- تعتبر الطعون المُقدمة على سبيل الهبة مرفوضة إذا تأخر الرد الإداري وقد تمتد الفترة في بعض الحالات إلى شهرين.
- بالنسبة للمبدئين 1 و 2 السابقين، يجب تحديد الرفض أو الإذن في حالة عدم الرد من الإدارة اعتماداً على الإجراء الإداري المعني.
- لا يجوز للإدارة المطالبة بوثيقة من شخص إعتباري تم إصدارها بالفعل من إدارة أخرى - يجب على الإدارة التي تحتاج إلى المستند أن تطلبه مباشرة من الإدارة الأخرى.
- أي تغيير تنظيمي يؤثر على الحياة الإدارية للمؤسسات يجب أن يسبقه رأي استشاري إلزامي مُسبق من الهيئة الرسمية الممثلة للقطاع الخاص - مثل الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية - تزامناً مع جلسات التشاور العادية أو عن طريق جلسة إستشارية مخصصة.
- يجب أن ترسل إدارة هذه الهيئة تعميمات منتظمة إلى موظفي القطاع العام لتذكيرهم بأهمية القطاع الخاص في خلق فرص العمل والابتكار والتنمية الاقتصادية للبلاد، بينما يجب وضع لافتات تنقل هذه الرسالة في جميع المباني الإدارية المستقبلية للمؤسسات فيما يخص الإجراءات الإدارية.
- من الممكن بل ويجب اعتماد وتنفيذ المبادئ الخمسة المذكورة أعلاه لتحقيق تأثير إيجابي فوري دون الحاجة إلى إنتظار أي إصلاح كبير للإدارة العامة.
- يستوجب على الحكومة الليبية وبعبارة إجراء الآتي ذكره إذا تم إتباع المبادئ الخمسة الموصي بها أو بالتوازي مع عملية تنفيذها: -

أولاً:

- إعداد موظفي المؤسسات العامة بأجهزة كمبيوتر شخصية وماسحات ضوئية وطابعات.
- تدريب موظفي القطاع العام على استخدام برامج Microsoft الأساسية (Word, Excel, PowerPoint, Outlook) وعلى أساسيات الإتصال عبر البريد الإلكتروني باعتبارها المعايير الدولية المنطبقة على القطاعين العام والخاص.

ثانياً:

- مراجعة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للإدارات والمؤسسات العامة.
- السعي إلى توفير بنية تحتية متناسقة ومتوافقة لتكنولوجيا المعلومات وتوفير حلول بين جميع الإدارات العامة.

وبالتوازي:

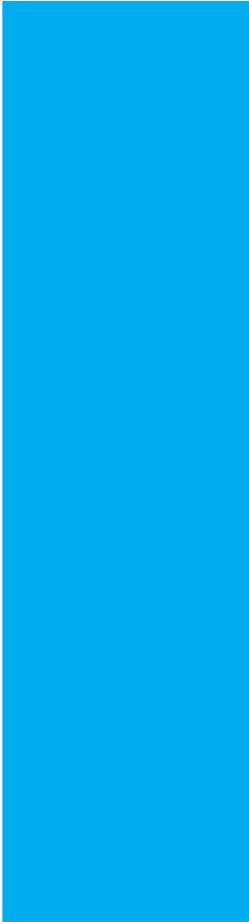
- مراجعة وتحسين التنظيم والأداء التشغيلي للإدارات العامة في إطار إصلاحات طموحة للإدارة العامة.

ثالثاً:

- الإنخراط في رقمنة خدمات الإدارة العامة بأولوية مزدوجة:
 - وزارة الاقتصاد والمالية باعتبارها قلب الحياة الاقتصادية والتنمية الليبية
 - مجال الاتصالات الرقمية بين الوزارة وخدماتها اللامركزية في المناطق الليبية
- أخيراً وليس آخراً، يجب على الحكومة أن تجعل نشر الإجراءات الإدارية إلزامياً سواء على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الخاص بكل إدارة عامة أو على موقع حكومي مخصص لذلك.

المنافع الاقتصادية والتجارية المتوقعة من خطة العمل المقترحة

- سيساهم اعتماد أفضل خمسة مبادئ في المعالجة الفورية لمشاكل الروتين الإداري والمواقف السلبية تجاه المؤسسات التجارية، في:
 - تقليل حالة الجمود الإداري.
 - التقليل من الشكوك حيال الإجراءات التنظيمية والإدارية.
 - حماية المؤسسات الإدارية من الطعون الكيدية المستنفذة للوقت.
 - تحسين أسلوب التواصل بين المؤسسات الإدارية المتداخلة والتعاون من أجل الرفع من الكفاءة والفاعلية، في حين حماية الدولة من الوثائق الإدارية المزورة.
 - إجبار السلطات التنظيمية على دراسة قراراتهم وتوقع آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المشاريع التجارية.
 - المساهمة في تحسين البيئة التجارية الليبية.



**التالي : الحوار بين القطاع الخاص
والقطاع العام، سُبُل التعاون،
والخطوات التنفيذية**

4.التالي : الحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام، سُبل التعاون، والخطوات التنفيذية

يُعد دليل الإصلاحات أداة تشغيلية لبدء عملية الإصلاح التي تضم المسائل 20 ذات الأولوية، ومن المرجح أن تُحدث أقصى تأثير إيجابي على غالبية الشركات الليبية في أقل وقت ممكن مهما كان حجمها وقطاع نشاطها وموقعها الجغرافي. تتلخص عملية الإصلاح المبنية على دليل الإصلاحات في أربع مراحل منطقية متتالية:

• الادلاء بتعليمات رسمية من رئيس الوزراء للوزارات للإنخراط في عملية الإصلاح حول المسائل العشرين ذات الأولوية، وتخصيص كل قضية بصورة رسمية إلى الوزارة ذات صلة؛

• تجهيز مسودات الإصلاح من الوزارات المختصة

• تبني مسودات الإصلاح ونشرها

• تنفيذ الإصلاحات

المرحلة الأولى تُنسب مسؤوليتها الكاملة للحكومة بمجرد نشر وتقديم دليل الإصلاحات للحكومة والمجتمع الدولي ووسائل الإعلام.

المرحلة الثالثة أيضا تُنسب مسؤوليتها كاملة للحكومة.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية «إعداد مسودة الإصلاحات»، أي مسودة التعديلات أو القرارات، والمرحلة 4 «تنفيذ الإصلاحات» فهي تتكون من مرحلتين تعتمد فاعليتهما وملائتهما على تتبع خطوات عملية منطقية متتالية بالإضافة إلى التماس الرأي الاستشاري من الغرف التجارية.

4.1 - الخطوة الأولى : تعيين نظراء ذوي صلة في القطاع العام لتجهيز مقترحات إصلاحية وتنفيذية

يعد تحديد خدمات الإدارة العامة والمؤسسات والأفراد اللازمين لإصلاح موضوع ما شرطاً أساسياً للمشاركة في إعداد مشروع الإصلاح.

وهذا أمر مهم لضمان مراعاة جميع العوامل الفنية جيداً في مشروع الإصلاح، وعدم ترك أي خدمة عامة، حتى ولو كانت ثانوية، والتي توضع جانباً وبعيداً عن العملية الإصلاحية التي قد يخفق القائمين عليها في التصرف بسرعة في وقت ما بسبب إفتقار الصلاحية والملكية لعملية الإصلاح بسبب هذه الخدمة الإدارية بالذات.

وبالتالي، فإن تحديد مسؤولية مشتركة لجميع المفاوضين الإداريين العاملين المعنيين بمسائل الإصلاح العشرين بين أ) كل وزارة رائدة يعينها رئيس الوزراء الذي يجب أن يحدد أي من خدماتها ومؤسساتها هي المكلفة بإعداد الإصلاح، ب) والاتحاد العام للغرف التجارية الليبية الذي يجب عليه أيضاً تحديد الخدمات الوزارية وإدارات ومؤسسات الإدارة العامة التي قد تحتاج أيضاً إلى المشاركة من أجل عملية سريعة وفعالة وناجحة.

يُعد إكمال هذه الخطوة أمراً بالغ الأهمية لغرض:

- تنظيم ورش عمل فنية مبدئية فعّالة تجمع بين الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية وممثلي النظراء العموميين ذوي الصلة الذين تم تحديدهم من قبل الوزارة الرائدة والمجلس.
- إجراء حوارات فنية فعّالة بين ممثلين عن الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية والفريق المكلف بتنفيذ الاصلاحات في الوزارة المعنية أثناء إعداد مسودة التعديلات أو القرارات.

4.2 - الخطوة الثانية : تنظيم ورش العمل التي تركز على هذه المسائل والتي تضم النظراء في القطاع العام والقطاع الخاص حيث يتحدد فيها أهم الخطوات التنفيذية المتسلسلة

بينما تتبع كل عملية إصلاح نمطاً عاماً غير قابل للتغيير من المراحل المنطقية، فإن كل قضية إصلاح لها خصائصها الخاصة التي قد تتطلب خطوات تنفيذ إضافية و / أو محددة يجب تحديدها قبل أي صياغة لمسودة الإصلاحات.

سيتعين على الوزارة الرائدة في كل من أولويات الإصلاح العشرين تنظيم ورشة عمل تركز على القضية الأولية تجمع الممثلين المعنيين من الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية المهتمين بالمسألة بما في ذلك النظراء العاملين الذين تم تحديدهم على أنهم ذوو صلة من قبل الوزارة و الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية وذلك لغرض:

- النقاش في المسألة بشكل أوسع.
- إتخاذ أفضل التسهيلات القانونية وأنسب التعديلات القانونية وإصدار المراسيم المتعلقة بسير العملية الإصلاحية.
- تصميم خطة تَقَدُّم واضحة تبين الخطوات التنفيذية والجدول الزمني للمسودة المبدئية وصولاً إلى المسودة النهائية الخاصة بالوزارة الرائدة.

4.3 - الخطوة الثالثة : تحديد الصياغة الإصلاحية وشكلها (إصدار قرار تنفيذي، أو إضفاء تعديلات على القوانين أو سن قوانين جديدة)

قد يستخدم الإصلاح الحكومي أدوات قانونية مختلفة اعتماداً على القضية المطروحة والتي تحدد مدى شرعية الإصلاح ومدة العملية.

لذلك، من المهم لكل من المسائل العشرين ذات الأولوية أن تنظم الوزارة الرائدة بالاشتراك مع الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية ورش عمل تركز على المسائل الأولية من أجل:

- معالجة المسائل بشكل أوسع.
- تحديد سير العملية القانونية الملائمة.
- تصميم خطة عمل واضحة مع خطوات تنفيذية وجدول زمني محدد ابتداءً من صياغة مسودة مبدئية وصولاً إلى الصياغة النهائية بإشراف الوزارة المعنية.
- يشير الدستور إلى المسائل التي تندرج تحت الإطار التنظيمي والتي يجب تعديلها بقانون وبإضفاء تعديلات على القانون القائم بالإضافة إلى إصدار قرار تنفيذي، وتحديد أي من المسائل التي تندرج تحت الإطار التشريعي ويمكن إصلاحها عبر إصدار قرارات.

بالنسبة للمسائل التي تندرج تحت الإطار التنظيمي

في حال عدم وجود أي قرار بالخصوص :

- على الوزارة المعنية تجهيز قرار وزاري.
- توقيع القرار الوزاري من الوزارة المعنية واعتماده من رئاسة الحكومة ونشره رسمياً.

وفي حال وجود قرار :

- على الوزارة تجهيز قرار ينص على إلغاء وتبديل أحكامه بشروط وأحكام جديدة.
- توقيع القرار الوزاري من الوزير المعني واعتماده من رئاسة الحكومة ونشره رسمياً.

بالنسبة للمسائل التي تندرج تحت المجال التشريعي

في حالة عدم وجود أي قانون :

- إعداد مشروع قانون من قبل الوزارة المعنية مع إصدار قرار تنفيذي يحدد الإجراءات الدقيقة لتطبيق القانون.

· اعتماد مشروع القانون من قبل مجلس النواب، وتوقيع قراره التنفيذي من الوزير المختص ويصادق عليه من رئاسة الحكومة، ثم ينشر القانون والقرار رسمياً.

في حالة عدم وجود قانون تشريعي مناسب :

· إعداد مشروع تعديل للقانون من قبل الوزارة المعنية مصحوبة، إذا لزم الأمر، بقرار تنفيذي يحدد الإجراءات الدقيقة لتطبيق القانون.

· اعتماد مشروع تعديل القانون من قبل مجلس النواب، وإذا دعت الضرورة إصدار قرار تنفيذي يوقعه الوزير المختص ويصادق عليه من رئاسة الحكومة، ثم ينشر القانون المعدل والقرار التنفيذي رسمياً.

في حال وجود قانون مناسب يشرع بالفعل هذه المسألة ولكن يفتقر إلى قرار تنفيذي ف :

· على الوزارة المعنية تجهيز قرار تنفيذي.

· امضاء القرار التنفيذي من الوزير المختص ويصادق عليه من رئاسة الحكومة ثم نشر القرار رسمياً.

تعتمد مدة عملية الإصلاح على الأداة القانونية اللازمة لحل المسائل العشرين ذات الأولوية. من الواضح أن إمكانية الإصلاح تصبح أسهل وسريعة للغاية عندما يكون القرار وزارى متوقف على إعداد الوزارة المعنية ويوقعه الوزير وتعتمده رئاسة الحكومة.

يستغرق تعديل القانون الحالي وقتاً أطول قليلاً حيث يتم إعداده من قبل الوزارة المعنية ولكن يجب اعتماده من قبل مجلس النواب (ويتم استكمالها أحياناً بموجب قرار تنفيذي). عندما تكون هناك حاجة لقانون جديد، فإن طول النص وضرورة اعتماده من قبل مجلس النواب من شأنه أن يجعل عملية الإصلاح مطولة للغاية. ومع ذلك، لا تتطلب أي من هذه الأدوات القانونية فترة زمنية أكثر من 6 أشهر لتجهيز عملية الإصلاح وصولاً لتبني العملية وفي كثير من الحالات تأخذ الفترة الزمنية أقل من 3 أشهر.

هذا هو المعدل المتوسط لمدة أعمال الإصلاح في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية والبلدان الناشئة في المجال الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية والانتقالية والناشئة لا تتطلب بطبيعتها مناقشات فلسفية ولكنها تنسجم فقط مع الفطرة السليمة لكل من يشارك في عملية الإصلاح من موظفي الخدمة المدنية وصولاً إلى أعضاء مجلس النواب بتمثيل الوزراء المعنيين.

علوة على ذلك، تم أيضاً اختيار الأولويات العشرين للإصلاح من دليل الإصلاحات بدقة لإمكانية اعتمادها السريع وشرح كل مسألة بالتوالى وتوضيح تأثيرها السلبي الحالي على اقتصاد البلاد وذكر الفوائد الاقتصادية المتوقعة للبلد والهادفة إلى

جعل المناقشات أكثر موضوعية وإقتصارها على المشاكل التقنية فقط.

4.4 - الخطوة الرابعة : تنظيم الحوارات القائمة بين القطاعين العام والخاص بـغية تقديم الإستشارات حول المسائل العشرين ذات الأولوية.

دليل الإصلاحات هو برهان على أن المشورة المقدّمة إلى الحكومة من منظمة تمثيلية للقطاع الخاص ومفوضة رسمياً لهذا الغرض يمكن أن تسفر عن آثار اقتصادية إيجابية ملموسة للغاية لصالح البلاد.

وبالفعل، يهدف دليل الإصلاحات إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات الحاسمة وإبلاغ الحكومة عن الإصلاحات الاقتصادية التي يجب البدء بها من أجل إحداث أقصى تأثير إيجابي على غالبية الشركات الليبية في أقل وقت ممكن مهما كان حجمها. أو نشاطها أو موقعها الجغرافي.

ومع ذلك، فإن الحوار بين القطاعين العام والخاص هو أيضاً أمر حيوي ولا بد منه طبقاً لجميع الممارسات الدولية المثلى، لتحقيق إصلاحات اقتصادية معززة. وفي الواقع، يعد الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال ورش العمل والنصيحة الإستشارية وجلسات المراجعة والصيغة المشتركة أمراً إلزامياً لضمان ملاءمة محتوى الإصلاحات الحكومية.

يجب إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص خلال المرحلة الثانية «إعداد مسودة الإصلاحات من قبل الوزارة المعنية» والمرحلة الرابعة «تنفيذ الإصلاح» لعملية بأكملها.

تنظيم الحوار بين القطاعين العام والخاص لكل مسألة أثناء إعداد خطة الإصلاح من قبل الوزارة الرائدة

يجب أن تتم المناقشة والتشاور مع ممثلي القطاع الخاص في ثلاثة نقاط معينة:

أولاً وكما ذكرنا سابقاً، بمجرد تخصيص المسألة رسمياً للوزارة المعنية، يجب عقد ورشة عمل أولية تجمع بين محوري القطاع العام المعنيين وممثلي القطاع الخاص لهدف:

- مناقشة المسألة بشكل أوسع.
- تحديد عملية تيسيرية قانونية إصلاحية ملائمة.
- تصميم خطة تطويرية واضحة تُبين خطوات تنفيذ والجدول الزمني من المسودة الأولية حتى صياغة المسودة النهائية من قبل الوزارة المعنية.

ثانيًا، يجب مشاركة هذه المسودة من قبل الوزارة المعنية مع ممثلي القطاع الخاص للحصول على الملاحظات الإستشارية وتقديم النصائح اللازمة بمجرد إعداد الوزارة المعنية للمسودة الأولى (سن قوانين جديدة، أو تعديل القوانين، أو اصدار قرار تنفيذي).

ثالثًا، يجب تنسيق مراجعة مشتركة وتنظيم جلسة بشأن الصياغة النهائية بين مطوري القطاع العام المعنيين وممثلي القطاع الخاص من أجل ضبط النص القانوني إذا لزم الأمر بمجرد أن تعد الوزارة المعنية مشروعًا نهائيًا (قانون، أو تعديل القوانين، أو اصدار قرار).

تنظيم حوار بين القطاعين العام والخاص لكل مسألة أثناء تنفيذ عملية الإصلاح الميداني من قبل الوزارة المعنية.

يجب أن تتم المناقشة والتشاور مع ممثلي القطاع الخاص حول نقطتين وهما:

أولاً، يجب عقد إجتماعات مشتركة منتظمة ومخصصة لتعقب خطوات التنفيذ بين الوزارة المعنية وممثلي القطاع الخاص من أجل تحديد وحل جميع الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العملية المُبلّغ عنها من أرض الواقع على الفور.

ثانيًا، يجب عقد إجتماعات حول تعديل الإصلاحات كل 3 أشهر بين الوزارة المعنية وممثلي القطاع الخاص بعد التنفيذ الكامل للعملية الإصلاحية وذلك من أجل التخفيف بشكل مشترك من خطورة أي بند قد يثبت، بعد عمليات التحقق الميدانية، أنه يعيق الفعالية الكاملة للإصلاح.

ينبغي الإلتزام بالخمس مبادئ الرئيسية لتحقيق حوار فعّال وناجح بين القطاعين العام والخاص.

إن الإمتثال للمبادئ الخمسة التالية يعتبر أمر إلزامي في جميع أنحاء العالم لتحقيق حوار فعال بين القطاعين العام والخاص وهي مبادئ أساسية للنجاح.

تحديد مواعيد نهائية صارمة للحصول على النصائح الإستشارية :

يجب ألا يكون طلب النصيحة الإستشارية فرصة ووسيلة لمكافحة الإصلاح نظرًا لإمتناع الجهات المعنية من الاستجابة للتساؤلات وتقديم الإستشارات.

عندما تسعى إحدى الوزارات المعنية للحصول على نصيحة إستشارية من مؤسسة عامة أخرى أو من جهة تابعة للقطاع الخاص، يجب أن يحتوي الطلب على موعد نهائي للتغذية الراجعة - عادةً يشمل 15 يومًا كحد أقصى.

تعتبر هذه أيضًا وسيلة لإجبار المؤسسات العامة وجهات القطاع الخاص التي تدّعي

وجوب إستشارتهم حتى يتمكنوا من المشاركة وتقديم المشورة.

إعداد جدول أعمال مُفصل للإجتماعات وورش العمل مع تحديد أهداف الاجتماع/ ورشة العمل

نظراً لأن الحوار بين القطاعين العام والخاص كثيراً ما يكون جديداً بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص، فغالباً ما يُرضون أنفسهم بحقيقة بسيطة مفادها أن الاجتماع قد إنعقد ولكن الحوار بين القطاعين العام والخاص لا يتعلق بالاجتماع والمناقشة، بل يتعلق بالإتفاق على نتائج ملموسة والقرارات والإجراءات.

لذلك، يجب وضع جدول أعمال دقيق ومفصل مسبقاً، ويجب أن تكون أهداف الحوار أو المشاورات ملموسة وعملية وموضحة جيداً للمشاركين.

اعتماد الإجراءات الخطية:

يجب الإقرار بمحاضر الإجتماعات وورش العمل وخاصة القرارات المُتخذة ونقاط العمل المتفق عليها كتابياً ومشاركتها مع جميع المشاركين.

هذه هي الوسيلة الوحيدة لـ (1) تجنب سوء النية والسهو وما يترتب على ذلك من عدم إتخاذ إجراءات من قبل المشاركين و (2) فرض مناقشات ومدخلات بناءً من المشاركين والتي تؤدي إلى قرارات ونقاط عمل مكتوبة.

إن إنتاج الوثائق الخطية هو أفضل وسيلة لتحسيس الناس وتحقيق النتائج.

وضع أهداف مجدولة زمنياً:

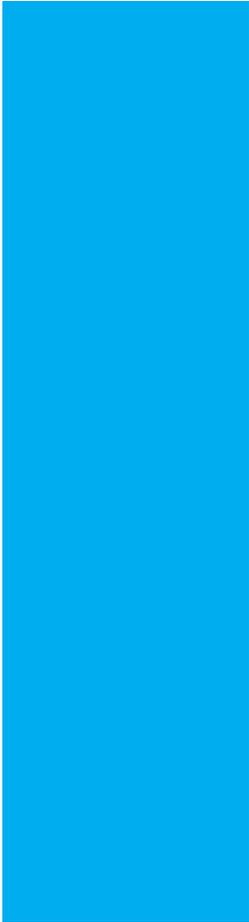
لا يمكن تنفيذ قرار أو إجراء ما بشكل موثوق إذا لم يكن محدداً زمنياً.

يجب أن تكون جميع القرارات المتخذة ونقاط العمل التي وافق عليها المشاركون خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص مصحوبة بموعد نهائي إلزامي للانتهاء. وإلا، سيتبنى الناس موقفاً مستهتراً و/أو يوافقون على الأشياء وهم يعلمون أنهم لن يطبقوها أبداً.

اختيار المشاركين يتم بناءً على مهاراتهم الفنية في الموضوع المطروح:

الحوارات المنعقدة بين القطاعين العام والخاص مثل الإجتماعات وورش العمل ليست حدثاً للتمثيل فحسب ولكن جلسات فنية يتم تنظيمها لتحقيق نتائج فنية.

لذلك، إذا كانت هناك حاجة إلى وجود أعضاء رفيعي المستوى من فريق القطاع العام وفريق القطاع الخاص بحيث يمكنهم الإلتزام رسمياً بالقرارات المتخذة خلال الحدث، فيجب اختيار جميع المشاركين الآخرين على أساس كفاءاتهم الفنية.



مراقبة وقياس مستويات التحسن بما
يتماشى مع توصيات دليل الإصلاح



05

5. - مراقبة وقياس مستويات التحسن بما يتماشى مع توصيات دليل الإصلاح

دليل الإصلاحات هو أداة تشغيلية توضح ما هي أولويات الإصلاح العشرين التي يجب أن تبدأ بها الحكومة من أجل تحقيق أقصى تأثير إيجابي على غالبية الشركات الليبية في أقل فترة زمنية مهما كان حجمها ونوع نشاطها ومكانها الجغرافي.

بالإضافة إلى أهداف الإصلاح العشرين الواضحة، يسلط دليل الإصلاحات الضوء أيضًا على التأثير الاقتصادي السلبي للمسائل العشرين ذات الأولوية ويصوغ مقترحات ملموسة للتحسين مع الإشارة إلى المنافع الاقتصادية الملموسة المتوقعة من تنفيذها من قبل الحكومة.

يسلط هذا الدليل الضوء أيضًا على كيفية استخدامه من قبل أصحاب المصلحة في المجتمع الليبي، ويضع خطوات تشغيلية واضحة للمشاركة في عملية الإصلاح ويؤكد على أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص طوال عملية الإصلاح.

ومع ذلك، فإن متابعة عملية الإصلاح للعشرين مسألة ذات الأولوية خلال عدة أشهر مع إبقاء جميع أصحاب المصلحة في حالة تأهب ونشاط، بالإضافة إلى إحياء روح الزخم تجاه الإصلاح، يتطلب بعض المراقبة والقياس لمستويات التطور المُدرز.

5.1 - المهام المشتركة بين المجتمع المدني والقطاع العام والخاص

يُعد رصد مستويات التحسن المحقق بشأن أولويات الإصلاح العشرين أمرًا بالغ الأهمية إذا كان سيتم تنفيذها بسرعة وفعالية، وكلاهما يحد من الأضرار التي لحقت بالأعمال والاقتصاد الليبيين بسبب هذه المسائل العشرين ويحقق المنافع المتوقعة للبلد.

لذلك، فإن مراقبة وقياس مستويات التحسن الذي تم تحقيقه أو تحديد الأمور المتوقعة حيال الإصلاحات هي خطوة إلزامية ليس فقط للقطاع الخاص والإعلام الليبي والمجتمع المدني الليبي والمجتمع الدولي من أجل لعب دور كل منهم، ولكن أيضًا للحكومة الليبية نفسها، وذلك لغرض إتخاذ تدابير تصحيحية لإحراز التطور في هذه الإصلاحات العشرين وإتخاذ أي إجراءات احتياطية تعالج إحتمال توقف العملية في بعض الحالات.

تقع مسؤولية تحقيق الإصلاحات في المقام الأول على عاتق الحكومة. ومع ذلك، فإن التغيير للأفضل في ليبيا هو مصدر قلق مشترك وبالتالي هو واجب مشترك لجميع أصحاب المصلحة الليبيين (القطاع الخاص والإعلام والمجتمع المدني)

والمجتمع الدولي الملتزمين بدعم عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.

5.2 - تبسيط عملية المراقبة لتحقيق ضغط بناءً وفعال لتنفيذ الإصلاحات

يتطلب الإقناع الفعال والبناء من جميع أصحاب المصلحة مرجعية مراقبة مشتركة، والتي يجب أن تكون بسيطة حتى يمكن استخدامها وفهمها بسهولة من قبل مختلف المستخدمين والجمهور من خلفيات مختلفة.

بعد ذلك، يكون الهدف من عملية المراقبة هذه هو إطلاق إجراءات حكومية في حال المماثلة في تنفيذ الأولويات الإصلاحية، وتشجيع المزيد من التطور عند تحقيق ولو الحد الأدنى منه، والإشادة بالوزارات الرائدة والمؤسسات العامة والحكومة عندما يتم إحراز تقدم كبير.

لا تتعلق مراقبة وقياس التحسن عبر توصيات دليل الإصلاحات بمؤشرات تقييم دقيقة ومفصلة ومعقدة ومتعددة والتي تهدف إلى تمكين تحسينات العمليات الصغيرة بل على العكس من ذلك، تتعلق بتحديد وإبراز التقاعس الجسيم وتحديد التطور الأساسي أو الجيد لغرض ممارسة ضغط مناسب على المسائل الأولوية الحكومية.

لذلك، تخضع أدوات عملية مراقبة دليل الإصلاحات لنفس خصائص دليل الإصلاحات نفسه ألا وهي: التطبيق العملي والإهتمام بالجانب التشغيلي وتحقيق الفعالية.

بشكل عام، فإن مراقبة التقدم المُحرز في جميع أولويات الإصلاح العشرين ستمنح الليبيين والمجتمع الدولي إشارة واضحة حول الإستعداد الفعلي وقدرة الحكومة لإصلاح البلاد.

5.3 - إتاحة الإمكانية لتحويل المسائل العشرين ذات الأولوية إلى أهداف مُجدولة زمنياً للرفع من درجة الفعالية

يدل عدم وجود موعد نهائي إلى عدم وضع جدول زمني مما يؤدي إلى التقاعس عن العمل ويؤدي إلى عمليات إصلاح غير فعّالة.

تُمثل الخطوة الثانية من عملية الإصلاح التنفيذية المذكورة في الفصل 4 من هذا الدليل والتي تنص على ضرورة عقد ورش عمل تتناول كل مسألة على حدة حيث تضم هذه الورش كل من أعضاء الوزارة المعنية وممثلي القطاع الخاص بهدف: -

· النقاش بشكل موسع في المسألة.

- تبني عملية إصلاحية تيسيريته قانونية (سن القوانين أو تعديلها أو اصدار القرار).
 - تصميم خطة تطور توضح الخطوات التنفيذية وتحدد جدول زمني بدءاً من مسودة إبتدائية وصولاً إلى صياغة المسودة النهائية من طرف الوزارة الرائدة.
- يجب أن يبدأ العمل بتوصيات دليل الإصلاحات مباشرة بعد تقديمه إلى الحكومة ووسائل الإعلام دون مواعيد نهائية محددة بإستثناء المواعيد النهائية المخصصة لأولويات الإصلاح العشرين التي لا تمتد لأكثر من 3 إلى 6 أشهر كحد أقصى للتنفيذ من قبل أي حكومة.

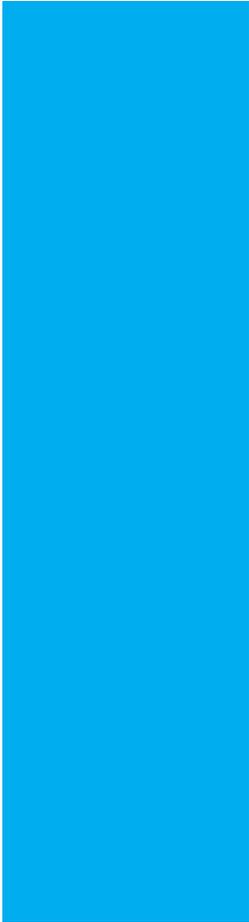
ومع ذلك، بمجرد عقد ورش العمل المبدئية التي يُهدف منها الإتفاق على جدول زمني للتنفيذ، وتحديد مواعيد نهائية لإكمال عملية الإصلاح للمسائل الأولوية المذكورة في عملية مراقبة وتوصيات دليل الإصلاحات العشرين، وتحويلها إلى أهداف مجدولة زمنياً.

5.4 - الحاجة المُلحة للمراجعة الميدانية بعد مرحلة التنفيذ للتأكد من تحقيق التحسينات في الواقع.

يجب الحفاظ على روح المثابرة عند المراقبة بعد اعتماد الحكومة للإصلاحات العشرين ذات الأولوية المتوقعة.

يجب أن يشارك كل من الاتحاد العام لغرف التجارة الليبية وغرف التجارة المحلية والوزارات الرائدة عبر تقديم خدماتها اللامركزية عند وجودها في عملية منتظمة للتحقق من المعطيات في الميدان لتقييم المنافع المتوقعة من كل من الإصلاحات العشرين وتحديد وتصحيح أي خلل في تنفيذ الإطار القانوني الجديد المعمول به لكل مسألة.

أخيراً وليس آخراً، تُعد المراقبة الحثيثة وتوثيق المنافع الملموسة المستمدة من كل إصلاح في هذا المجال إنعكاساً لصورة مجتمع رائع، ودافع حكومي لإحداث المزيد من التغيير والتحسين في البيئة الاقتصادية والتجارية، وعادة ما يكون بمثابة عامل تسريع للتغيير الاقتصادي في البلاد.



الخاتمة والمحاور الخمس بشأن
الإنعكاسات والإجراءات المُتخذة حيال
المسائل ذات الأولوية

6. - الخاتمة والمحاور الخمس بشأن الإنعكاسات والإجراءات المتخذة حيال المسائل ذات الأولوية

تُعد مسائل الإصلاح العشرين ذات الأولوية المصحوبة بمقترحات ملموسة للتحسين والمقدمة في هذا الدليل أساساً تشغيلياً للحكومة للمشاركة على الفور في الإصلاحات العشرين التي سيكون لها أقصى تأثير إيجابي في أقل وقت ممكن على غالبية الشركات الليبية مهما كان حجمها، أو نوع نشاطها، أو مكانها الجغرافي.

على هذا النحو، يُعد دليل الإصلاحات أيضاً أداة عملية وجدول يوضح أعمال الحكومة للإنخراط في حوار فعّال وتعاون مع القطاع الخاص بشأن مسائل الإصلاح العشرين هذه، ومقترحاتهم الملموسة لغرض التحسين.

في نهاية المطاف، يُعد دليل الإصلاحات أيضاً مرجعاً عملياً واضحاً وبسيطاً لأي شخص أو وسيلة إعلامية أو منظمة دولية أو مؤسسة مالية أو ممثل المجتمع المدني الليبي الذي يرغب في مراقبة وقياس وتعزيز التطور القائم أو تحقيق الإصلاحات ذات الأولوية من أجل المرونة الاقتصادية لليبيا.

ومع ذلك، بالإضافة إلى هذه الأولويات العشرين الواضحة والمحددة لغرض الإصلاح الفوري، يجب على ليبيا أيضاً الإنخراط في التفكير وتحديد الاستراتيجيات الوطنية في 5 مجالات سياسية ذات أولوية واسعة.

إن المنهجية التي وضعت وحددت الإصلاحات العشرين ذات الأولوية لإتخاذ إجراءات فورية كانت قد حددت أيضاً 5 محاور ذات أولوية للسياسة العامة لمشاركة الآراء والأفكار، وتصميم الإستراتيجية الوطنية، ثم تنفيذها من قبل الحكومة في منتصف المدة.

خَصّصت هذه المجالات الخمسة ذات الأولوية مساحة للتفكير وتبادل الآراء ومساحة للعمل بين المجتمع الدولي والمجتمع المدني الليبي بالتعاون مع الحكومة الليبية.

أولاً، هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية وسياسة وخطة عمل وطنية ليبية من أجل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموردين والموزعين ومقدمي الخدمات، وكذلك الوصول لسلاسل القيمة للقطاعات

تواجه أغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً الصعوبات التالية:

- تبادل مصادر شراء المواد الخام وقطع الغيار وغيرها من المنتجات الوسيطة لمعالجة ندرتها المتزايدة والتخفيف من ارتفاع أسعارها بقوة.
- تحديد الموردين المحتملين المناسبين لتوريد السلع (مثل قطع الغيار والمواد

الخام وما إلى ذلك) ومقدمي الخدمات الذين يحتاجونهم للعمل بشكل طبيعي وربما لتوسيع أنشطتهم التجارية والعكس صحيح.

• تحديد الموزعين و / أو الشركاء ذوي الصلة الذين يحتاجهم أصحاب الأعمال لتسويق منتجاتهم وبدء أو توسيع أنشطتهم التجارية.

• دمج الأنشطة التجارية داخل سلاسل قيمة منظمة وفعالة.

هذه ليست فقط مسألة معلومات مؤسسية B2B وتوفير البيانات. إنها أولاً وقبل كل شيء، مسألة تشكيل وتنفيذ بنية تحتية عامة وتمكين ليبيا (مثل مناطق التجارة الحرة القائمة على القطاع أو الخدمات) والآليات العامة، ومسألة تشكيل وتنفيذ سياسات عامة وخطط عمل منسقة ومتكاملة لإنشاء السياسات ذات الصلة بسلاسل القيمة القطاعية.

لا يتعلق الموضوع برمته بتزويد المعلومات حول المعاملات التجارية بين الشركات فحسب بل الموضوع يتعلق أساساً بكيفية تشكيل وتمكين القطاعات العامة من تأسيس بنية تحتية على مستوى القطاعات فيما بينها أو على مستوى الخدمات المقدمة من التجارة الحرة، وتتعلق المسألة أيضاً بفرض آليات عامة وسياسيات تنفيذية متعاونة وخطط عمل لتحقيق سلسلة قيمة تجارية منتظمة وفعالة.

يجب أن تهدف هذه الرؤية، من خلال الإجراءات المقترحة، إلى تحقيق إستراتيجية وسياسة وخطة عمل وطنية على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي.

في نهاية المطاف، يجب أن تركز هذه الرؤية والإجراءات المقترحة على 3 إلى 4 قطاعات نشطة ذات أولوية من أجل تحقيق النظام وتقوية الشركات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى الموردين والموزعين ومقدمي الخدمات حيث أ) يمكن أن تكون الشركات الناشئة الليبية أكثر قدرة على المنافسة وتوفر أعلى إمكانات التنمية، وتمنح الشركات الليبية الحالية أقوى إمكانات لتحقيق الأرباح والتوسع. [تجدر الإشارة هنا إلى أن 74,2% من الشركات الليبية تخسر المال أو لا تحقق أرباحاً (المصدر: منشور إستبيان EU4PSL: لمحات عن الشركات الليبية وأصحاب الأعمال والمديرين الليبيين - يونيو 2021).

يستهدف الاتحاد الأوروبي هذا المجال من خلال مشروع E-NABLE الجديد الممول من الاتحاد الأوروبي والذي يتم تنفيذه عبر مؤسسة خبراء فرنسا، لذا يكون إلتزام الحكومة الليبية بهذا المشروع أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه يجب أيضاً البحث عن إجراءات وشراكات وأوجه تعاون إضافية من الحكومة ومجتمع المانحين الدوليين ومنفذي مساعدات التنمية.

ثانياً، هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية وخطة عمل لإنشاء خلاصة وافية فعّالة عن القوانين واللوائح الليبية، ولوضع سياسة عامة تضمن التماسك التشريعي والتنظيمي للإطار القانوني الليبي.

تدفع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية إلى تعديل القوانين القائمة واعتماد قوانين ومراسيم جديدة تحث على التماسك فيما بينها وفي الإطار القانوني الحالي، الأمر الذي يُعتبر بالغ الأهمية لفعالية الإصلاحات الحكومية.

يجب فحص مشاريع التعديلات والقوانين والمراسيم الخاصة بالإصلاحات بشكل فعّال قبل المصادقة والنشر الرسمي لتحقيق التوافق التام واختيار التعبير الصحيح للمسودات الأخرى في الإطار القانوني الحالي، ويجب تحديد التعديلات اللازمة اللاحقة عليها وتنفيذها بشكل كامل قبل الدخول في حيّز تنفيذ التشريعات والأنظمة الجديدة، ثم العمل على مراقبتها بدقة خلال الأشهر الأولى من التنفيذ.

باعتبار الدولة الليبية تمر بمرحلة انتقالية، فمن المهم أيضاً تسهيل عملية تشكيل الإصلاح وتنفيذه بشكل أكثر فعالية بحيث يتمتع جميع أصحاب المصلحة الاقتصاديين، وكذلك المشرعين وموظفي الخدمة المدنية بسهولة الوصول إلى خلاصة شاملة وحديثة للقوانين واللوائح الليبية.

ومع ذلك تفتقر ليبيا إلى:

- سهولة الوصول لمجموعة بيانات شاملة ومستجدة بانتظام وتضمن كافة التشريعات واللوائح الليبية.
- سياسة عامة لضمان الإتساق التشريعي والتنظيمي بين القواعد القانونية القائمة والمقبلة.

لابد من معالجة هاتين الثغرتين بإعتبارهم محور سياسات ذو أولوية، كما يجب على الحكومة الليبية والمجتمع المدني ومتطوعي المجتمع الدولي ومنفذي مساعدات التنمية العمل من أجل إصلاحات فعّالة في ليبيا.

ثالثاً، هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية وسياسة عامة وخطة عمل لجمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية لتغذية التنمية الاقتصادية وإدارة الدولة.

لا يمكن تنفيذ إصلاحات سليمة وفعالة إذا لم يكن الوضع الاقتصادي الحالي للبلد معروفاً عبر الأدلاء بمعلومات إحصائية شاملة ومستجدة وتضم الجانب التشغيلي من العملية.

لا يمكن تحديد أهداف اقتصادية ذات صلة إذا تعذر تقييم اقتصاد الدولة وتحديد حجمه لتشكيل خط أساسي إحصائي للعمل، كما لا يمكن قياس التحسن من عدمه

في الإصلاحات بشكل موضوعي، ومن الصعب تصميم وتنفيذ إجراءات تصحيحية دقيقة وفي الوقت المناسب.

وعلى أية حال، تفتقر ليبيا إلى:

· تقديم خدمات عامة فعّالة (موظفون مدربون بشكل أفضل وتنظيم مطور)، بما في ذلك أدوات ومنهجية معنية بجمع الإحصاءات الاقتصادية وتخزينها، وتحليل ونشر البيانات المجمعة داخل الحكومة والإدارات العامة وإتاحتها للجمهور وخاصة للأفراد العاملة في المجال للاقتصاد.

سيعالج مشروع E-NABLE الذي يموله الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مؤسسة خبراء فرنسا جزءاً كبيراً من التحدي الإحصائي الذي تمثله ليبيا، ويعد التزام الحكومة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هذا النجاح. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الآراء والإجراءات والتعاون لوضع إستراتيجية وسياسة وخطة عمل وطنية لمنح البلد الوسائل للإصلاح الفعال وتطوير إمكانياته.

رابعاً، يجب بناء إستراتيجية وطنية وسياسة عامة وخطة عمل لتصميم وتحديد المعوقات القائمة حتى تتم حماية السوق الداخلية الليبية والمصنعين المحليين.

يجب أن تحقق ليبيا توازناً ذكياً بين إحتياجات إستيراد السلع الأجنبية لتغذية اقتصادها والحاجة إلى حماية بعض المصنعين المحليين الذين تتنافس منتجاتهم مع المنتجات الأجنبية في السوق الليبي الداخلي بصفاتها اقتصاد يعتمد على إستيراد تجاري بشكل أساسي، وتتنافس مع أسواق التصدير مثل بلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

في حين أن منظمة التجارة العالمية التي تحكم التجارة الدولية تدعو إلى تمكين قدرة العملاء على شراء المنتجات التي يريدونها من حيث السعر والجودة، يمكن وضع تدابير الإستيراد التقييدية المؤقتة عبر التعاريف الجمركية المفروضة على منتجات معينة، وذلك لغرض تمكين المصنعين المحليين من تحقيق النضج ولتصبح قادرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية المستوردة.

تفتقر ليبيا حالياً إلى:

- رؤية واضحة وواقعية حول سلاسل القيمة للقطاعات والمنتجات التي لا بد للبيبا إستيراد المنتجات منها لغرض:
- خدمة السوق المحلي الداخلي.
- الإستفادة من كون ليبيا مركز حيوي طبيعي للتجارة وإعادة التصدير إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

- معرفة القطاعات والمنتجات التي لا تستطيع المشاريع الليبية المنافسة فيها والقطاعات التي لا يجب أن تفرض فيها قيود ورسوم جمركية.
- معرفة القطاعات والمنتجات التي يمكن أن تشارك فيها الشركات الليبية من حيث الأسعار التنافسية وتقديم جودة عالية على المدى القصير، حيث أنه قد يتم وضع معوقات جمركية مؤقتة في هذه القطاعات، والذي من شأنه أن يمنح الوقت للمصنعين الليبيين لتعديل منتجاتهم وتطويرها لتعادل مستوى المنافسة مع الواردات الأجنبية.

يجب مراجعة الإستبيانات السابقة، والقيام بدراسات إستقصائية جديدة وذلك لإستخدامها في وضع الإستراتيجية الوطنية والسياسات وخطة العمل بشأن معوقات الرسوم الجمركية ذات الصلة، وتمكين ليبيا من الاستفادة من مزاياها النسبية ووضع سياسة نقدية مستقرة وفعالة، وعدم القيام بفرض حزمة من الإجراءات قصيرة النظر والمناهضة لتنمية الاقتصاد وتضر بالشركات الليبية فقط من أجل مكافحة الإنفاق بالعملة الأجنبية. وهذا ما يُشكل محور السياسات ذات الأولوية لطرح الآراء ودفع الحكومة الليبية والجهات الدولية ومقدمي مساعدات التنمية للعمل بعجالة.

خامساً، يجب بناء إستراتيجية وطنية وسياسة عامة وخطة عمل لجودة واعتماد المنتجات الليبية على الصعيدين الوطني والدولي الوطني.

في حين أن إمكانية تصدير المنتجات الليبية الخام أو المحولة صناعياً تعتبر محدودة نسبياً خارج قطاع الطاقة، يجب أن تصل المنتجات الليبية الخام والمحوّلة التي قد يكون لها القدرة على ذلك إلى تحقيق أرباح كبيرة في الأسواق الدولية. وفي السياق ذاته، أولاً يجب أن تصل هذه المنتجات إلى معايير الجودة الدولية وثانياً أن تصبح معتمدة دولياً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تفي المواد الخام المنتجة والمنتجات المصنعة في ليبيا للسوق الليبي بمعايير الجودة قبل أن تصل إلى السوق لضمان عنصر الأمن لدى العملاء الليبيين ووصولهم إلى المنتجات الليبية عالية الجودة.

هذا لا يتطلب فقط مؤسسة فعّالة وإجراءات واضحة لتطبيق ختم شهادات الإعتماد على المنتجات المحلية الليبية. بل أيضاً مسألة تتعلق بتدريب الموظفين، ومراقبة تطور المعايير الدولية والتكيف معها، وتنفيذ خدمات التصديق اللامركزية لجعل العملية متاحة لجميع المنتجين والمصنعين الليبيين في جميع أنحاء البلاد. والأهم من ذلك، تتطلب هذه العملية جهداً وطنياً كبيراً في مساعدة المنتجين والمصنعين المحليين الليبيين على تلبية معايير الشهادات الدولية ذات الصلة لمنتجاتهم.

هذا ما يدعو إلى إتباع نهج منظم أولاً يعطي الأولوية للمنتجات الليبية ذات المزايا

النسبية القوية والهادفة في الأسواق الدولية والمحلية، ويجب أن يكون هذا العمل مفصلاً بالسياسات العامة ذات الأولوية المذكورة سابقاً للمعوقات التجارية. وبالتالي، فإن الاعتماد الوطني والدولي للمنتجات الليبية هو مجال سياسة ذو أولوية للتفكير والعمل من قبل الحكومة والمتطوعين بالمجتمع الدولي ومجتمع مقدمي المساعدات الإنمائية في ليبيا.

بالاستناد إلى الأولويات العشرين الإصلاحية والحلول الممكنة للعمل الفوري وبالاستناد إلى خمس محاور ذات أولوية للنظر فيها من قبل الحكومة والمجتمع الدولي، يأتي دليل الإصلاحات كأداة تشغيلية قوية لتوجيه ومراقبة عملية الإصلاح وقياس التطور المحرز لتحقيق أقصى تأثير إيجابي على غالبية الشركات الليبية مهما كان حجمها ونوع نشاطها وموقعها الجغرافي.

الملحق: مثال عن مُلخص بطاقة النتائج الخاصة بمراقبة وقياس التطور في تنفيذ أهم الإصلاحات المحققة

مستوى الأداء الأشهر الماضية	توضيح العملية التطويرية منذ الشهر الماضي	الإصلاحات المحققة	وقوع تطور كبير	وقوع بعض من التطور	عدم وقوع أي تطور	الوزارة المعنية والمؤسسات المسؤولة	التاريخ النهائي لمنح الموافقة الحكومية لتكملة المشاريع	تاريخ تقييم العملية التطويرية	تاريخ الاصدار وتقديم العمل امام الحكومة	المشاكل الإصلاحية الأولية
يناير - لا يوجد تطوير فبراير-لا يوجد تطوير	0				x	وزارة التجارة والاقتصاد	2023 06 30	مارس-2023	2023-01	المسألة الإصلاحية الأولى
يناير - يوجد بعض التطور فبراير-يوجد بعض التطور	الانتهاء من صياغة القرار التنفيذي		x			وزارة العمل	2023 06 30	مارس-2023	01-2023	المسألة الإصلاحية الثانية
يناير-يوجد بعض التطور فبراير-لا يوجد تطور	عقد ورشة عمل مشتركة بشكل مجتهد			x		وزارة العدل	2023 03 30	مارس-2023	01-2023	المسألة الإصلاحية الثالثة
يناير - يوجد بعض التطور فبراير - يوجد تطور كبير ملحوظ	تعديل القوانين المعمول بها	x				وزارة التجارة والاقتصاد	2023 02 30	مارس-2023	01-2023	المسألة الإصلاحية الرابعة
										وصول المسألة رقم 20

*الإصلاحات المحققة: سُن القوانين وإصدار القرارات وإتباع الإجراءات البحثية الرسمية

**توضيح عملية التطور: الخطوات المبدئية التنفيذية على سبيل المثال إعداد ورشة عمل مع الخبراء من المؤسسات العامة وأعضاء مجلس النواب ووضع خطة عمل توضح المهام المطلوبة حيال كل مسألة.

الخطوات الملموسة مثل صياغة إستراتيجية رسمية وصياغة قوانين جديدة وإصدار قرار تنفيذي.

